الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٥**

الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ٩/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/63/1)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ستستمع الجمعية إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/63/1) في إطار البند ١٠٠ من جدول الأعمال. وأعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بجميع المشاركين في افتتاح المناقشة العامة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. لقد جرت العادة، في هذه المناسبة، أن يقوم الأمين العام بتقييم حالة العالم ويعرض رؤيتنا للعام القادم.

إننا جميعا ندرك مخاطر هذه الفترة من الزمن. إننا نواجه أزمة مالية عالمية، وأزمة طاقة عالمية وأزمة غذاء عالمية. لقد انهارت محادثات التجارة مرة أخرى. وشاهدنا نشوب حروب واندلاع أعمال عنف جديدة وخطايا جديدة عن المواجهة. ومن الواضح أن تغير المناخ يهدد كوكبنا أكثر من أي وقت مضى. وكثيرا ما نقول إن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. وبالرغم من ذلك، نواجه اليوم أيضا أزمة من نوع جديد. وهي كغيرها من الأزمات الأخرى لا تعرف حدودا. وتؤثر على جميع الدول. وتعقّد جميع المشاكل الأخرى. وأنا أشير هنا إلى التحدي المتعلق بالقيادة العالمية.

نحن الآن في عشية تحول كبير. لقد تغير عالمنا أكثر مما ندركه. إننا نشاهد مراكز قوى وقيادة جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وفي جميع أنحاء العالم المتقدم النمو حديثا. وأصبحت المشاكل التي نواجهها أكثر تعقيدا. والتحديات التي نواجهها في هذا العالم الجديد تتعلق على نحو متزايد بالتعاون وليس بالمواجهة. فلم تعد الدول قادرة على حماية مصالحها أو النهوض برفاه شعوبها بدون شراكة الدول الأخرى.

ومع ذلك، أشعر بالقلق. فهناك اليوم خطر التغاضي عن هذا الواقع الجديد. إنني أرى خطرا في نظر الدول نحو

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الداخل بشكل متزايد وليس نحو مستقبل مشترك. إنني أرى خطر التراجع عن التقدم المحرز، لا سيما في مجال التنمية وتقاسم ثمار النمو العالمي بشكل أكثر إنصافا. وهذا أمر مأساوي، وهناك شيء واحد واضح في الوقت الراهن: يجب علينا المزيد من العمل لا التقليل منه. يجب علينا زيادة مساعدة إخواننا في الإنسانية للتغلب على هذا الخطر المحدق. نعم، لقد أخرج النمو العالمي ملايين البشر من الفقر. لكن، إذا كنتم من فقراء العالم، فإنكم لم تشعروا أبدا بالفقر بهذا المستوى من الحدة. نعم، لم يسبق للقانون والعدالة الدوليين أن لقيا هذا القبول الواسع كما هو في هذه الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، لم يشعر الذين يعيشون في الدول التي يجري فيها انتهاك حقوق الإنسان أنهم كانوا معرضين للخطر بهذا الشكل من قبل. نعم، إن أغلبنا يعيشون في سلام وأمن. غير أننا نشاهد العنف يترسخ في العديد من الدول التي لا تستطيع تحمله: أفغانستان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والسودان، على سبيل المثال لا الحصر. ويمكننا أن نفعل شيئا حيال ذلك، وبقيادة عالمية قوية، سنقوم بذلك.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أتحدث إليكم ، أعضاء الجمعية العامة، عن دعائم التنمية الثلاث: حقوق الإنسان والسلام والأمن. وأقول هذا بصراحة: إن الحالة في مجال التنمية خطيرة. لقد شاهدنا في السنة الماضية ببالغ القلق الزيادة الهائلة في أسعار الوقود والمواد الغذائية والسلع الأساسية. وتخشى الدول الغنية من الركود الاقتصادي، بينما لم يعد لدى الدول الفقيرة أي شيء تأكله. ولهذا سنعقد خلال يومين مناسبة رفيعة المستوى بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا زيادة الوعي في جميع أنحاء العالم واستغلال التحرك العالمي، مع تركيز خاص على أفريقيا. وكما تعلمون، لم يكن التقدم منتظما. فلم يتم الوفاء بجميع الوعود، لكننا أحرزنا ما يكفي من التقدم لندرك أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أصبح في متناول أيدينا.

وفي المناسبة الرفيعة المستوى، سوف أجمع تحالفا جديدا، يتكون من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وزعماء القطاع الخاص والجماعات الدينية والخيرية.

ونعرف أن هذه معادلة فعالة. فقد كانت مفيدة بالفعل في مكافحة الملاريا، وهو وباء يقتل طفل كل ٣٠ ثانية. في العام الماضي أنشأنا نوعا جديدا من الشراكة العامة – الخاصة والتي تعمل على أساس استراتيجية علمية تعبئ الأموال وتدار بصورة مركزية على الصعيد العالمي. يوم الخميس سوف أعلن نتائج البحث الجديد الذي يبين أن هذه الشراكة نجاح باهر. ونقترب من اللحظة التي يكون بوسعنا فيها أن نعلن أن الملاريا قد أصبحت آخر الأوبئة التي تستبد بالبشرية وأنه قد تم القضاء عليها.

وفي الوقت الحاضر سنطبق هذا الطراز من الشراكة العالمية على الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وسوف أطلب من أعضاء الجمعية العامة أن يكونوا طموحين ومحددين. وسوف أطلب منكم أن تذكروا ما تعتزمون القيام به وكيفية قيامكم به لمساعدتنا على تحقيق أهدافنا بحلول عام ٢٠١٥. وأقترح أن نعقد اجتماع قمة في عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لاستعراض المتابعة بشأن هذه الالتزامات الجديدة. وعلينا أن نتدبر الأمور وأبتدأ من اليوم. لقد استجبنا إلى هذا النداء أينما تواجدنا. وهذا واجب علينا ندين به لفقراء الأرض.

(تكلم بالانكليزية)

إن الأمم المتحدة نصير أضعف الناس. فعندما تحل الكارثة، نهب للعمل. وقد فعلنا ذلك هذا العام في هايتي وفي

دول كاريبية أخرى ضربتها الأعاصير. وقد فعلنا ذلك في ميانمار بعد الإعصار الحلزوني نرجس؛ وهناك تحد الآن يتمثل في الدفع من أجل التقدم السياسي، بما في ذلك اتخاذ خطوات محددة بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية. وفعلنا ذلك في آسيا المتأثرة بالفيضانات الشديدة وفي القرن الأفريقي الذي ضربه الجفاف حيث هناك ١٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الطارئة.

ومنذ أن تسلمت منصبي طلبت المزيد من العمل الشاق في الصومال. فهل يجب أن ننتظر لنشهد موت المزيد من الأطفال في الرمل؟ نحن في الأمم المتحدة قادة. نحن في الأمم المتحدة يفرض علينا واجبنا أن نفعل ما يقتضيه منا التعاطف والكرامة الإنسانية.

إن أزمة العناوين الغذاء العالمية لم تبارح مكانها. ربما تكون قد توارت عن العناوين الرئيسية في الصحف اليومية ولكن لاحظوا هذه الحقيقة، في السنة الماضية وفي هذا الوقت كان طن الأرز يكلف ٣٣٠ دولارا. أما اليوم فسعره ٧٣٠ دولارا. ففي سنة واحدة زادت أسعار المواد الغذائية الرئيسية التي تطعم نصف سكان العالم أكثر من الضعف. وأن من اعتاد أن يشتري الأرز بالكيس فإنه الآن يفعل ذلك بالحفنة. وأن من كانوا يتناولون وجبتين في اليوم يتناولون اليوم وجبة واحدة. لقد تصدرت الأمم المتحدة استجابة العالم. وفرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي وضعت الحلول. وقد ركّزنا على الحصول على البذور والمخصبات ووضعها في أيدي صغار الفلاحين. ولكننا في الواقع ما زلنا نفتقر إلى المصادر الجديدة. والمجتمع الدولي لم يترجم الأقوال إلى أفعال.

(تكلم بالفرنسية)

نعرف أن السلم والأمن يتعرضان لهجمة من جميع الدوائر. ففي بلدان من قبيل بوروندي وسيراليون وليبريا وتيمور – ليشتي، يعمل أعضاء عمليات حفظ السلام الذين يتجاوز عددهم ١٠٠ ٠٠٠ على مساعدة السكان المحليين للتغلب على الصراعات واستعادة السلام. ولا يمكننا أن نستهين بما بوسع الأمم المتحدة انجازه بفضل مساعيها الحميدة، خاصة في مجال الدبلوماسية الوقائية. والنتائج واضحة في نيبال وكينيا وأمل أيضا في زامبيا. ففي قبرص وهي جزيرة ما برحت مقسمة منذ زمن طويل. أصبحت فرص توحيدها حقيقية. وفي جورجيا بوسع الأمم المتحدة أن تساعد على نزع فتيل التوتر المتعلق بالنزاع الأخير. وفي كوت ديفوار، سوف ننظم انتخابات قبل نهاية العام؛ وستمثل هذه الانتخابات خطوة هائلة نحو تجديد الديمقراطية.

أما في دارفور، فلا تزال هناك صعوبة تكتنف تحديد توقيت نشر الموظفين. فالاحتياجات اللازمة جدا من الأفراد غير موجودة. وسأكون مقصرا في التزاماتي إن لم أشدد على ما ينطوي عليها الافتراض القائل بأن نتصرف كما لو كان بوسع الأمم المتحدة أن تحل جميع المسائل المعقدة في عصرنا من دون أن تحظى بالدعم الكامل من دولها الأعضاء. ومن دون توفر الموارد الضرورية تصبح التفويضات عديمة المعنى.

(تكلم بالانكليزية)

إن الأزمة المالية العالمية تعرض للخطر كل جوانب عملنا مثل التمويل من أجل التنمية والإنفاق الاجتماعي في البلدان الغنية والفقيرة والأهداف الإنمائية للألفية. وإذا كان هناك نداء إلى عمل جماعي – نداء من أجل القيادة العالمية – فهذا هو الوقت.

في مؤتمر الدوحة الاستعراضي المزمع عقده في وقت لاحق من هذا العام، ستتاح لنا الفرصة لتناول المسائل الهامة جدا المتمثلة في التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية. وهنا أحض جميع الأعضاء على الانخراط في ذلك وعلى أرفع المستويات.

وعلينا استعادة النظام في الأسواق المالية الدولية. ونحتاج إلى تفاهم جديد بشأن الناحية الأخلاقية في الأعمال التجارية والحكم مع مزيد من التعاطف والتقليل من الافتتان بسحر الأسواق من دون انتقاد لها. ويجب أن نفكر في كيفية نشوء نظام اقتصادي عالمي يجسد على نحو أكمل الحقائق المتغيرة في زمننا.

(تكلم بالفرنسية)

وثمة مشاكل أخرى تقتضي حزما على نطاق دولي. وإن ما يدور في خلدي هنا بشكل خاص مكافحة الملاريا والإيدز وتخفيض نسبة الوفيات ووفيات النساء عند الولادة. وأفكر في الإرهاب بوصفه عملية نزع سلاح وعدم انتشار، وهي مسائل على جانب من الأهمية كما هو الحال على الدوام.

وألاحظ التقدم الذي تحقق في محادثات الأطراف الستة فيما يتعلق بشبه جزيرة كوريا وأحض على تنفيذ الاتفاقات.

وأرجو من إيران مرة أخرى أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأفكر فوق كل شيء بحقوق الإنسان. إذ لا بد لنا بصورة قاطعة من أن نُدخل إلى الحياة المبدأ القائل بأن العدالة هي ركن من أركان السلام والأمن والتنمية. ويتعين علينا تنفيذ مسؤولية الحماية.

ونفهم أنه في هذه المجالات ليس كل شيء أبيض وأسود.

ونعترف بأن السياسة يمكن أن تكون معقدة للغاية وبأنها تتطلب حلولا توفيقية لا تنتهي. ولكن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا يمكن أن تبقى بدون عقاب. ولدينا الوسائل لمكافحة الإفلات من العقاب وعلينا بالتالي أن نقوم بذلك العمل.

وأخيرا، فإنني أفكر في المشكلة ذات الأهمية البالغة في عصرنا وأعني تغير المناخ. ففي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتفق زعماء العالم، في بالي، على خريطة طريق للفترة حتى عام ٢٠١٢، حيث ينتهي سريان بروتوكول كيوتو. ولا بد لنا من أن نستعيد زخمنا. والمحك الأول سيحين في غضون ثلاثة أشهر، في بوزنان، بولندا. وحتى ذلك الحين، يجب أن نتوصل إلى فكرة مشتركة عن الشكل الذي قد يكون عليه أي اتفاق عالمي جديد بشأن تغير المناخ. ولم يتبق سوى ١٤ شهراً قبل حلول موعد مؤتمر كوبنهاغن. وأناشد الحكومتين البولندية والدانمركية، وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حشد كل قوى الإقناع لديها على الصعيد العالمي لمساعدتنا على إحراز تقدم بشأن هذه المسألة المتعلقة بوجودنا، بالمعنى الحرفي للكلمة.

(تكلم بالانكليزية)

وفي الختام، أود أن أعود بإيجاز إلى موضوع الخطاب الذي ألقيته أمام الجمعية العامة في العام الماضي وهو – أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل.

إن أساس أعمالنا جميعا هو المساءلة. والأمانة العامة للأمم المتحدة، بما فيها شخصي، مسؤولة أمامكم أنتم، معشر الدول الأعضاء. ولذلك، فإنني أعمل جاهدا وبقوة من أجل إصلاح الأمم المتحدة. ولا بد أن نغير ثقافة الأمم المتحدة. علينا أن نتحلى بمزيد من السرعة والمرونة والفعالية ونزعة التحديث.

وفي الأسابيع المقبلة، سأطلب من الدول الأعضاء أن تؤيد اقتراحاتي من أجل وضع إطار جديد للموارد البشرية. ونحن بحاجة إلى استبدال نظامنا الحالي للعقود وشروط الخدمة. فهو نظام معيب. ومثبط للهمة، ولا يشجع

على تنقل الموظفين بين إدارات الأمم المتحدة والميدان، ويشجع الجمود، بدلا من الابتكار. وهو يضر بأثمن مواردنا – مجموعة الموظفين الدوليين العالميين لمتفانين في عملهم التي تشكل العمود الفقري للأمم المتحدة.

وكلما سافرت، فإنني أبذل جهداً فوق طاقتي للاجتماع مع أولئك الرجال والنساء الشجعان والملتزمين. فهم يعملون في أصعب الظروف، ويقدمون تضحيات شخصية كبيرة في أغلب الأحيان. ولا يسعني أن أعبر بشكل كامل عن شعوري بالإعجاب بهم.

وقد آن الأوان لتوجيه المزيد من الاستثمار في موظفينا. ولذلك السبب، أشجع حراك الموظفين بالترافق مع التدريب الوظيفي المناسب بوصفه سبيلاً لإيجاد فرص مهنية جديدة، بغية بث مرونة وديناميكية جديدة في المنظمة.

وأخيرا، لنذكر أيضا إنكم أنتم، الدول الأعضاء، تخضعون للمساءلة أمام بعضكم بعضا، وأمام المنظمة أيضا. ولا يمكنكم مواصلة اتخاذ قرارات تكلف بنشر عمليات طموحة للسلام بدون توفير القوات والأموال والمواد اللازمة. ولا يمكننا أن نرسل موظفي الأمم المتحدة الشجعان إلى جميع أرجاء العالم – توفي منهم ٢٥ موظفا هذا العام – بدون أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان أمنهم. ولا يمكن إصلاح هذه المنظمة الحيوية الأهمية بدون توفير الموارد اللازمة.

إن الوفاء بتعهداتنا ووعودنا في مواجهة القيود المالية والمعارضة السياسية يحتاج إلى قيادة. والقيادة مطلوبة كيما يلتزم جنودنا بقضية السلام في أماكن نائية. وثمة حاجة إلى القيادة للدفاع عن العدالة؛ وللعمل بشأن تغير المناخ بالرغم من الأصوات القوية المناهضة لقيادة المرء؛ وللوقوف ضد نظام الحماية الجمركية وتقديم تسهيلات تجارية، بل ومن أجل مصلحتنا الذاتية المستنيرة.

بلي، هذا هو سبب وجودنا هنا. وأمامنا فرصة كبيرة. ولدينا سبب كاف للشعور بالتفاؤل. وستتبدد شكوك اليوم. والتحديات الماثلة أمامنا هي من عمل أيدينا. وبالتالي، في وسعنا أن نحلها معا. وبالعمل بحكمة ومسؤولية، سنمهد الطريق لعهد جديد من الازدهار العالمي نتقاسمه على نطاق أوسع وأكثر إنصافا.

وإنني أعول على قيادتكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرفني كثيرا أن أخاطب هذا التجمع في افتتاح المناقشة العامة لهذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

إن الحالة الدولية في الوقت الحاضر لا تبعث على الارتياح. وفي الواقع، يعاني العالم من مشاكل أخطر مما كان عليه الحال قبل ٦٣ عاما عندما أسست الأمم المتحدة. وفي الوقت الحاضر، نشهد اقترانا لأزمات واسعة النطاق ومترابطة.

ولكن ليس بالضرورة أن تتحول الأزمات إلى مآس. ونحن نعيش في زمن فرصاً هائلة لاتخاذ تدابير تصحيحية بغية تحسين طريقتنا لانجاز الأمور، وطريقتنا لتفاعل كل منا مع الآخر ومع أمنا الأرض والعالم الطبيعي بصورة عامة.

وإذا أردنا أن نغتنم الفرصة التي توفرها هذه الأزمات الآن، علينا أن نتجاوز العويل والنحيب وإلقاء الخطب الرنانة وبيانات النوايا الحسنة، وننتقل إلى اتخاذ إجراء ملموس يقوم على أساس عزم قوي على استبدال النزعة الفردية وأنانية

الثقافة المهيمنة بالتضامن الإنساني بوصفه القاعدة الذهبية التي توجه سلوكنا.

إن منظمتنا أنجزت العديد من الأمور الجديرة بالثناء، والتي لولا وجود الأمم المتحدة، لما أنجزت بالتأكيد. مع ذلك، وإذا نظرنا إلى التقدم الذي أحرزته المنظمة في الوفاء بالأغراض الأساسية التي أسست من أجلها، علينا أن نعترف بأننا فشلنا فيما يتعلق بالقضاء على الحروب وتحقيق نزع السلاح وكفالة الأمن الدولي.

وبالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، تعهدنا جميعا بالتمسك بمبادئ محددة، ولو تمسكت بها جميع الدول الأعضاء حقا لكان العالم اليوم في موقف أفضل كثيرا بما يمكنه من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

إن هذا العالم – عالمنا – عالم سقيم، وقد وصف تولستوي مرضه منذ أكثر من ١٠٠ عام بأنه ”جنون الأنانية“. يقول البعض إن هذا أمر لا رجعة فيه – فقد تأخر بنا الوقت كثيرا للقيام بأي شيء حياله. وأعتقد أن هذا التوجه يشكل أحد العوامل الانهزامية الخطيرة التي لن تؤدي إلا إلى إصابتنا بالشلل وتضمن لنا استمرار الغرق، حتى نجد أنفسنا غارقين في خضم الأنانية الجنونية الانتحارية.

إن أكثر من نصف سكان العالم يرزحون تحت وطأة الجوع والفقر، في حين يجري، في الوقت نفسه، إنفاق المزيد والمزيد من الأموال على الأسلحة والحروب وعلى الكماليات والأشياء غير الضرورية على الإطلاق. يجب أن نقاوم ولعنا بدفن رؤوسنا في الرمال في محاولة لإنكار الحقيقة. فلتكن لدينا الشجاعة الكافية للاعتراف بأوجه الخلل الموجودة في العالم وفي معظم بلداننا، بل وحتى في العديد من أكثر البلدان تقدما. وهذه التفاوتات قنابل موقوتة لن تختفي ببساطة بمجرد تجاهلنا لها.

وبالإضافة إلى مشكلة الجوع والفقر وارتفاع أسعار الغذاء، توجد مشاكل عديدة أخرى لا يمكن إنكار أصلها البشري بعد الآن. ومن هذه المشاكل تغير المناخ، والجهود المبذولة لخصخصة المياه، وتبديد المياه كما لو أنها مصدر لا ينضب، وتكديس الأسلحة، والإرهاب، والاتجار بالبشر، والحالة في فلسطين، والمشاكل المتصلة بالمعونة الإنسانية، وانعدام المساواة بين الجنسين، والأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة بوجه خاص، من قبيل الصراعات المسلحة والكوارث الإنسانية.

هذه هي المشاكل الأشد إلحاحا التي يواجهها العالم اليوم. وجميعها من صنع الإنسان، ويمكن أن تعزى جميعها في الجزء الأكبر منها إلى الافتقار إلى تطبيق الديمقراطية في الأمم المتحدة. فهناك مجموعة صغيرة من الدول تتخذ قرارات على أساس دوافع أنانية، في حين تعاني أفقر شعوب العالم من عواقبها.

إن القرارات التي تترتب عليها أخطر العواقب بالنسبة للدول الأعضاء لا تتخذ عن طريق الجمعية العامة. وعلى أية حال، فإن قرارات الجمعية العامة – أي قرارات ممثلي ”نحن الشعوب“، والذين أنشئت من المنظمة باسمهم – ينظر إليها بوصفها مجرد توصيات يتم تجاهلها في معظم الأحيان، بالرغم من أنها تمثل رغبات ٩٥ في المائة من أعضاء المنظمة.

وسيكون للأزمة المالية الحالية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء والدمار الإنساني الناتج عن الظواهر الطبيعية المتكررة، عواقب شديدة الخطورة من شأنها أن تعرقل أي تقدم كبير – إن كان ثمة تقدم على الإطلاق – نحو تحقيق الأغراض المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، التي تعتبر في حد ذاتها غير كافية. والفقراء هم دائما الذين

يدفعون ثمن الجشع الجامح وعدم المسؤولية من جانب الأقوياء.

لقد وصل العالم إلى نقطة ليس لنا فيها خيار: إما أن يحب كل منا الآخر أو نهلك جميعا؛ وإما أن نتعامل مع بعضنا معاملة الإخوة والأخوات أو نشهد بداية النهاية لجنسنا البشري. ولكن إذا اخترنا طريق التضامن، ويعترف كل منا بالآخر كإخوة وأخوات، سنفتح آفاقا جديدة للحياة ونحقق الأمل لكل فرد.

إن هذا ما تأمل أن تسمعه شعوب العالم قاطبة، ولا سيما الشعوب المحرومة في الأرض، من هذا الجمع الموقّر الذي يضم حوالي ١٠٠ من رؤساء الدول أو الحكومات. إنها تود أن تسمع التزاما عالميا بالدفاع عن الأمم المتحدة، على أساس أن هذا يستتبعه احترام المبادئ التي ترتكز عليها منظمتنا والدفاع عنها.

وأول هذه المبادئ مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء؛ والثاني التزام كل الأعضاء بالوفاء بتعهداتهم المنبثقة عن الميثاق. ولن يكون الفشل في القيام بذلك انتهاكا خطيرا للالتزامات الدولية فحسب، بل إنه سيكون بمثابة اعتداء على الأمم المتحدة وقدرتها على العمل بفعالية من أجل تحقيق السلام.

لقد أعلنت الأمم المتحدة رسميا عام ٢٠٠٩ بوصفه السنة الدولية للمصالحة. وابتداء من اليوم، يجب أن نبدأ تبنّي ذلك الفكر. ينبغي أن نخرج من هذه المناقشة العامة في حالة من المصالحة، مصممين على الامتناع عن معاملة كل منا للآخر بغطرسة وعلى وقف مهاجمة بعضنا بعضا. ويجب أن نسامح من تسببوا لنا في آلام ومعاناة كبيرة وإن كانوا يتعهدون الآن بالامتناع عن مهاجمتنا مرة أخرى.

إن العفو ليس علامة على الضعف أبدا. بل على النقيض، إننا بحاجة إلى قوة روحية كبيرة لكي نعفو، ونرفض أن تشكل ذكرى الإساءات التي ارتكبت في الماضي عقبات أمام تحقيق مستويات الوحدة والتضامن التي نحتاج إليها من أجل بناء عالم جديد – اقتناعا منا بأنه من الممكن بناء عالم مختلف.

بعد لحظات سيشرفني أن أدعو جميع الوفود، الواحد تلو الآخر، إلى أن يقدموا، كممثلين للدول الأعضاء في منظمتنا، رؤيتهم عن الكيفية التي ينبغي لنا أن نعالج بها التحديات الكبيرة المعاصرة وكيفية تحقيق الوحدة التي نحتاج إليها من أجل تنفيذ ذلك بفعالية.

وأول ممثل أعطيه الكلمة، بكل اعتزاز وسرور، هو صديق عزيز جدا منذ سنوات كثيرة، الرئيس لولا رئيس البرازيل أكبر بلد في وطني الكبير الممتد من أمريكا اللاتينية إلى منطقة البحر الكاريبي. وبعد ذلك مباشرة، سيكون لي عظيم الشرف أن أعطي الكلمة لأخينا العزيز الرئيس بوش وأن أصافحه. إن ما سيقوله لنا سيكون ذا أهمية كبيرة للعالم. وبعد ذلك، سأعطي الكلمة لأخينا العزيز للغاية الرئيس الفرنسي ساركوزي، والذي يتولى أيضا في الوقت الحالي رئاسة الاتحاد الأوروبي. وبعد ذلك سيأتي رؤساء الفلبين، غابون، البحرين، ليبريا، تركيا، الأرجنتين، مدغشقر، صربيا، وكذلك رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، والذي هو أيضا في الوقت الحالي رئيس الاتحاد الأفريقي.

وإنني متأكد أن روح أخينا وصديقنا العظيم، خادم الله جوليوس نيريري، ستكون معنا وستساعدنا على بلوغ الأهداف النبيلة لهذه المناقشة العامة.

هذه الملاحظات الاستهلالية هي من القلب والمقصود بها أن تكون نوعا من الاحتضان الأخوي لجميع الأعضاء، ودون أي استثناء – واستخدم عبارة لبولس الرسول هي دائما مفضلة لدي، ”بحب لا زيف فيه“.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول هذا الصباح، أود أن أذكِّر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وُضعت على الأساس المتفق عليه بأن البيانات ستكون مقيدة بحد زمني لا يتجاوز ١٥ دقيقة وذلك من أجل أن يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في كل جلسة. وضمن ذلك الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على النحو الصحيح.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورات السابقة، وهو أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب غير محبذة. وفي هذا الصدد، ندعو المتكلمين بعد إلقاء بياناتهم إلى الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما بنفس هذه الطريقة أثناء المناقشة العامة في دورتها الثالثة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أخيرا، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن إدارة شؤون الإعلام تقوم خلال المناقشة العامة بأخذ صور رسمية لجميع المتكلمين. ويُرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور أن يتصلوا بمكتبة الصور التابعة للأمم المتحدة.

خطاب السيد لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطُحب السيد لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسعادة السيد لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دا سيلفا (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أحيي صديقي العزيز السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة. وأتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم.

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت بالغ الخطورة. إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي كثيرا ما تنبؤا بها هي الآن الواقع المرير ليومنا هذا. فبسبب رعونة المضاربين تعاني شعوب بأكملها من البؤس في أعقاب الكوارث المالية المتتالية التي تهدد اقتصاد العالم. إن التدخلات الحتمية التي تقوم بها سلطات الدول قد شكلت تحديا للمتشددين في إيمانهم بالسوق وأثبتت أن هذا هو الوقت للقرارات السياسية. ومن خلال اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب الحكومات فقط – خاصة في البلدان الواقعة في مركز الأزمة – سوف تتسنى السيطرة على الفوضى التي انتشرت في أرجاء القطاع المالي العالمي، وما نجم عنها من آثار ضارة على الحياة اليومية لملايين البشر. إن الافتقار إلى القواعد هو ما يشجع المغامرين والانتهازيين، وذلك على حساب الشركات والعمال الحقيقيين.

ولقد قال الخبير الاقتصادي البرازيلي العظيم سيلسو فورتادو إنه يجب أن لا نسمح دائما بأن تكون أرباح المضاربين عائدة لهم بينما يتم دائما تحميل خسائرهم على المجتمع. ويجب أن لا نسمح بأن يتحمل الجميع وطأة الجشع غير المحدود لقلة من البشر. إن الاقتصاد هو أمر خطير جدا

حتى يُترك في أيدي المضاربين. فيجب أيضا فرض الأخلاق على الاقتصاد.

لا يمكن التغلب على أزمة بهذا الحجم من خلال تدابير مسكّنة. هناك حاجة إلى آليات للوقاية والمراقبة معا وذلك من أجل ضمان الشفافية الكاملة للنظام المالي الدولي. إن المؤسسات الاقتصادية المتجاوزة للحدود الطبيعية لا تملك اليوم السلطة ولا الأدوات العملية التي تحتاج إليها للسيطرة على فوضى المضاربات. فيجب علينا إعادة بنائها على أسس جديدة تماما.

إن الطابع العالمي لهذه الأزمة يعني أن الحلول التي نعتمدها يجب أيضا أن تكون حلولا عالمية ويجب البت فيها في محافل متعددة الأطراف مشروعة وموثوق بها، ودون قسر. ويجب على الأمم المتحدة، باعتبارها أكبر ساحة متعددة الأطراف في العالم، أن تدعو إلى التصدي القوي للتهديدات الكبيرة التي نواجهها جميعا.

ومع ذلك هناك مسائل أخرى لا تقل خطورة يواجهها العالم اليوم. وإحدى هذه المسائل هي أزمة الغذاء، التي تبتلي أكثر من بليون نسمة. وأزمة الطاقة أيضا تزداد سوءا كل يوم، كما سيكون الحال أيضا بالنسبة إلى مخاطر التجارة العالمية إذا فشلنا في التوصل إلى اتفاق في جولة الدوحة، والأزمة الأخرى هي إتلاف البيئة بلا كابح، والذي يكمن وراء العديد من الكوارث الطبيعية التي يكون الفقراء هم الغالبية الساحقة من ضحاياها.

لقد كان متوقعا لسقوط حائط برلين أن يفتح المجال لاحتمالات بناء عالم يسوده السلام وخال من وصمات الحرب الباردة. ولكن من المحزن أن نرى جدراناً أخرى تنشأ بكل هذه السرعة.

وكثيرون ممن ينادون بحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال ما زالوا يحاربون حرية الانتقال للرجال والنساء، ويستخدمون في ذلك حججا قومية وحتى عنصرية والتي تسترجع ذكريات ومخاوف مؤلمة من أزمنة اعتقدنا أنها قد ولّت.

إن ''القومية الشعوبية'' المفترضة، والتي تسعى بعض القوى إلى الكشف عنها وانتقادها في الجنوب، يجري الترويج لها بلا خجل في البلدان المتقدمة النمو.

إن الأزمات المالية والغذائية، وأزمات الطاقة والبيئة والهجرة، ناهيك عن التهديدات التي يتعرض لها السلام في عدد من مناطق العالم، تبين أنه لا بد من إصلاح النظام المتعدد الأطراف لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتتجاوز البلدان، بشكل تدريجي، تحالفات الامتثال القديمة مع المراكز التقليدية. ولكن هذا التوجه الجديد لا يعني اتخاذ منحى المواجهة. وببساطة، من خلال استخدام الحوار المباشر بدون وساطة الدول الكبرى، أخذت بلدان نامية تؤدي أدورا جديدة في تشكيل عالم متعدد الأقطاب، ومن أمثلة ذلك الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، ومجموعة العشرين، ومؤتمرات القمة بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، وبين أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، وتجمع البلدان الذي يضم البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين.

ويجري الآن بناء جغرافيا سياسية واقتصادية وتجارية جديدة في عالم اليوم. وفي حين كان الملاحون في الماضي يسترشدون بنجمة الشمال، فإننا اليوم نحاول أن نهتدي في طريقنا من خلال النظر إلى الأبعاد المتعددة لكوكب الأرض. واليوم، كثيرا ما نجد نجمة الشمال في الجنوب. وفي قارتنا، تم الإعلان عن قيام اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في أيار/مايو، وهي المعاهدة الأولى – بعد مرور ٢٠٠ عام على الاستقلال – التي تضم كل بلدان أمريكا الجنوبية. وهذا الاتحاد السياسي الجديد سينسق بين بلدان المنطقة في مجالات الهياكل

الأساسية، والطاقة، والسياسات الاجتماعية، وآليات الإنتاج التكاملي، والمالية والدفاع.

وفي اجتماع سانتياغو، شيلي، الذي عقد قبل نحو أسبوع، أكد رؤساء أمريكا الجنوبية قدرة اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على الاستجابة السريعة والفعالة إلى الأوضاع المعقدة، كتلك التي شهدتها دولة بوليفيا الشقيقة. فقد دعمنا حكومتها المنتخبة شرعيا، ومؤسساتها الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، وأطلقنا دعوة إلى الحوار، بوصفه طريق السلام والازدهار لشعب بوليفيا.

وفي كانون الأول/ديسمبر القادم، ستستضيف البرازيل، في ولاية باهيا، مؤتمر القمة الأول لجميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية. وسيكون ذلك اجتماعا رفيع المستوى لا يعقد تحت مظلة معينة وإنما وفقا لمنظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وجميع هذه الجهود في المجال المتعدد الأطراف تكملها مبادرات تضامن بلدي مع البلدان الأكثر فقرا، لا سيما في أفريقيا.

وأود أيضا أن أؤكد على التزامنا بهايتي، حيث نتولى قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونساعد في جهود استعادة السلام. وأود أن أكرر مناشدتي للبلدان المتقدمة النمو بالتضامن مع هايتي، حيث كان التنفيذ أقل كثيرا من الوعود الكثيرة التي قطعت.

إن قوة القيم يجب أن تسود على قيمة القوة. والصكوك الشرعية والفعالة هي الوحيدة القادرة على ضمان الأمن الجماعي. وقد قضت الأمم المتحدة ١٥ عاما في مناقشة إصلاح مجلس الأمن التابع لها. وظل هيكل المجلس القائم اليوم مجمدا على مدى ستة عقود بدون أن يتواءم مع تحديات عالمنا اليوم. وشكل التمثيل المشوه يقف حائلا بيننا وبين العالم المتعدد الأطراف الذي نتطلع إليه. ولذلك، فإنني أستمد تشجيعا من قرار الجمعية العامة بالشروع في مفاوضات في المستقبل القريب بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويجب أن نسترشد بتعددية الأطراف أيضا في سعينا إلى حلول لمشاكل الاحترار العالمي المعقدة على أساس المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. والبرازيل لا تتخلى عن مسؤولياتها. فمصفوفة الطاقة لدينا تزداد نقاء باطراد. إن أزمتي المواد الغذائية والطاقة القائمتين اليوم مترابطتان ترابطا وثيقا. فتضخم أسعار المواد الغذائية لم يتأثر بالعوامل المناخية والمضاربات في أسعار السلع الزراعية الأساسية فحسب، بل زاد أيضا بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تؤثر على أسعار السماد والنقل. ومحاولات ربط أسعار المواد الغذائية المرتفعة بتوزيع منتجات الوقود الأحيائي لا تصمد أمام التحليل الموضوعي للواقع.

إن تجربة البرازيل – التي يمكن أن تنطبق على حالة بلدان أخرى في وضع مشابه – تظهر أن إنتاج إيثانول قصب السكر والديزل الأحيائي يخفض اعتمادنا على منتجات الوقود الأحفوري ويوجد الوظائف ويخصب الأراضي المتآكلة التربة ويتوافق تماما مع توسيع دائرة الإنتاج الغذائي. إننا نرغب في تعزيز كل جوانب تلك المناقشة في المؤتمر العالمي بشأن الطاقة والوقود الأحيائي، الذي سنعقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مدينة ساو باولو.

إن ما يستحوذ علي من هواجس إزاء مشكلة الجوع يفسر جهودي المستمرة، إلى جانب الآخرين من قادة العالم، للتوصل إلى نتائج إيجابية لجولة الدوحة. وما زلنا نضغط من أجل الوصول إلى اتفاق على تخفيض المساعدات الحكومية المعيبة للمزارع في البلدان الغنية. ونجاح جولة الدوحة سيكون له أثر إيجابي كبير على إنتاج الأغذية، ولا سيما في البلدان النامية والفقيرة.

وقبل أربع سنوات، أعلنت هنا في نيويورك، أعلنت مبادرة العمل ضد الجوع والفقر، مع عدد من قادة العالم. وكان اقتراحنا حينئذ وما زال هو اعتماد آليات مبتكرة للتمويل. وكانت مبادرة المرفق الدولي لشراء العقاقير من النتائج المبكرة لتلك المبادرة، وساعد ذلك على مكافحة الإيدز والسل والملاريا في عدد من البلدان الأفريقية. ولكن هذا ليس كافيا، وما زال أمامنا طريق طويل إذا ما أردنا للبشرية أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية فعلا.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، سنحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتكريمنا لهذه المناسبة سيتجاوز الإجراءات الشكلية إلى حد بعيد. إن تلك الوثيقة تعبر عن التزامات ثابتة وتمثل تحديا لنا جميعا. وبصفتنا حكومات، يجب أن نقدم ما هو أكثر من الدعم الشفوي لتلك الوثيقة. ونحن مدعوون إلى الكفاح من أجل القيم التي أعلنت قبل ستة عقود وإلى تحويل تلك القيم إلى واقع في كل بلد وفي كل بقعة من بقاع العالم.

إن البرازيل اليوم تختلف إلى حد كبير عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣، عندما أصبحتُ رئيسا لبلدي ووقفت للمرة الأولى أمام الجمعية العامة. واتخذت حكومتنا ومجتمعنا خطوات حاسمة لتحقيق تحول في حياة البرازيليين، وإيجاد ما يقارب ١٠ ملايين وظيفة رسمية، وتوزيع الدخل والثروة، وتحسين الخدمات العامة، وانتشال ٩ ملايين شخص من دائرة الفقر المدقع، ونقل ٢٠ مليون شخص آخر إلى الطبقة الوسطى. وقد حدث كل ذلك في بيئة من النمو القوي والاستقرار الاقتصادي، وتخفيف التعرض للمخاطر الخارجية، وفوق كل شيء، في ظل ديمقراطية أقوى وبمشاركة أوسع من جانب الشعب.

وفي العام الذي نحتفل فيه بمرور مائة عام على ميلاد البرازيلي العظيم خوسي دي كاسترو – أول مدير عام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأحد الرواد في دراسة مشكلة الجوع في العالم – يجدر بنا أن نعيد قراءة التحذير الذي وجهه:

”لم يعد من الممكن أن نتقاعس ونترك منطقة عرضة للجوع، دون أن يعاني العالم بأسره من عواقب ذلك.“

وأعتز بالقول إن البرازيل تتغلب على الجوع والفقر. وأكرر التفاؤل الذي أعربت عنه هنا قبل خمسة أعوام. إننا أقوى بكثير من الأزمات التي تتهددنا. إذ لدينا الإيمان والتفكير الصائب والإرادة للتغلب على أي محنة. وتلك هي الروح التي يستلهمها البرازيليون، أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لويز إناشيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج دبليو. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد جورج دبليو. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فخامة السيد جورج دبليو. بوش، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوش (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أكون هنا لمخاطبة الجمعية العامة.

قبل ٦٣ سنة، اجتمع ممثلون من جميع أنحاء العالم في سان فرانسيسكو لاستكمال تأسيس ميثاق الأمم المتحدة. لقد اجتمعوا في ظل حرب مدمرة، بينما كانت تلوح في الأفق نذر أخطار جسيمة جديدة. واتفقوا على تعهد تاريخي بإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وتوحيد قواهم بغية صون السلم والأمن الدوليين. وقد صمد ذلك التعهد السامي في وجه أوقات حالكة في تاريخ الأمم المتحدة، ولا يزال عملنا يستنير به اليوم.

غير أن المثل الواردة في الميثاق تواجه الآن تحديا من أخطر التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة منذ إنشائها، وأعني بذلك التحرك العالمي لمتطرفي العنف. وبقيام أولئك المتطرفين بقتل الأبرياء عمدا بغية تحقيق مآربهم، فإنهم يتحدون المبادئ الأساسية للنظام الدولي. وهم يزدرون كل من يحترم الحياة ويقدر الكرامة الإنسانية. ويرفضون كلام الإنجيل والقرآن والتوراة، أو أي معيار من معايير الضمير والأخلاق. ويعرضون للخطر قيم العدالة وحقوق الإنسان التي انبثقت منها الأمم المتحدة، قيم عززت توسيع نطاق الحرية على نحو غير مسبوق في جميع أرجاء العالم.

ولإعلاء كلمات الميثاق في مواجهة هذا التحدي، تتحمل كل دولة من الدول الحاضرة في هذه القاعة مسؤوليات. وباعتبارنا دولا ذات سيادة، من واجبنا أن نحكم بصورة مسؤولة وأن نحل المشاكل قبل أن تتجاوز الحدود. ومن واجبنا أن نحول دون استخدام أرضنا كملاذ للإرهاب وانتشار الأسلحة والاتجار ببني البشر والجريمة المنظمة. ومن واجبنا أن نحترم حقوق شعوبنا وأن نلبي احتياجاتها.

وتتحمل المنظمات المتعددة الأطراف مسؤوليات. فعلى مدى ثمانية أعوام، عملت الدول معا في هذه الجمعية على مواجهة تهديد التطرف. وشهدنا نجاحات وانتكاسات، ومن خلال ذلك كله، خلصنا إلى درس واضح. إذ أن الحاجة تشتد أكثر من أي وقت مضى إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف. ولكي نحقق النجاح، يجب أن نتصف بالتركيز والعزم والفعالية.

وبدلا من الاقتصار على اعتماد القرارات التي تندد بالأعمال الإرهابية بعد وقوعها، يجب أن نزيد من توثيق التعاون بغية الحيلولة دون حدوث هجمات إرهابية في المقام الأول. وبدلا من معاملة جميع أشكال الحكم باعتبارها مقبولة بنفس الدرجة، يجب أن نتحدى بفعالية ظروف الاستبداد واليأس التي تسمح بازدياد الإرهاب وتزايد عدد المتطرفين. وبعملنا معا على مواجهة التحدي الأساسي لعصرنا، يمكننا أن نقود المسيرة صوب عالم يتسم بقدر أكبر من الأمن والازدهار والأمل.

وفي العقود القادمة، يجب على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف أن تتصدى للإرهاب باستمرار. وتتطلب هذه المهمة وضوحا في الرؤية. يجب علينا أن نرى الإرهابيين على حقيقتهم، أي كمتطرفين قساة يستغلون اليائسين، ويحرفون عقائد دين عظيم، ويسعون إلى فرض إرادتهم على أكبر عدد ممكن من الناس. ويقول البعض إن أولئك الرجال لن يشكلوا خطرا كبيرا لو أننا تركناهم وشأنهم، غير أن قادتهم يوضحون أنه ما من تنازل على الإطلاق يمكن أن يلبي طموحاتهم. ومحاكمة الإرهابيين لا تؤدي إلى الإرهاب. وهي أفضل سبيل لحماية شعوبنا.

ويجب على المنظمات المتعددة الأطراف أن تستجيب من خلال اتخاذ موقف أخلاقي قاطع ضد الإرهاب. وما من قضية يمكن أن تبرر إزهاق أرواح بريئة، والمجتمع الدولي على وشك أن يتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن هذه الحقيقة. وتتفق الغالبية الساحقة من الأمم في هذه الجمعية الآن على أنه لا يمكن بتاتا إضفاء المشروعية على أساليب من قبيل

التفجيرات الانتحارية، وأخذ الرهائن، واختطاف الطائرات. وقد اعتمد مجلس الأمن قرارات تصف الإرهاب بالعمل غير القانوني وتطالب جميع الدول بمكافحة تمويل الإرهاب. وفي وقت سابق من هذا الشهر، عقد الأمين العام مؤتمرا لتسليط الضوء على ضحايا الإرهاب، أكّد فيه أن الإرهاب لا يمكن تبريره على الإطلاق.

وأعربت منظمات أخرى متعددة الأطراف عن مواقف واضحة أيضا. فقد أعلنت مجموعة الثمانية أن جميع الأعمال الإرهابية أعمال إجرامية يجب إدانتها عالميا. وقد أعرب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي مؤخرا عن رفضه للتفجيرات الانتحارية، التي تتنافى على حد قوله مع تعاليم الإسلام.

والرسالة الكامنة وراء تلك المواقف واضحة تماما. فعلى غرار الاسترقاق والقرصنة، لا مكان للإرهاب في العالم المعاصر. وفي جميع أرجاء العالم، تقوم الدول بترجمة تلك الأقوال إلى أفعال. وأعضاء الأمم المتحدة يتبادلون المعلومات الاستخباراتية فيما بينهم، ويقومون بعمليات مشتركة ويجمدون أموال الإرهابيين. وبينما يواصل الإرهابيون شن الهجمات مثل التفجير المروع الذي وقع في إسلام أباد في الأسبوع الماضي، فقد أنقذت إجراءاتنا المشتركة مواطنينا من عدة ضربات مدمرة.

إن الطابع الوحشي للإرهابيين يزداد وضوحا بينما تتعزز قوة تحالف الأمم في مواجهة الإرهابيين. وخلال السنوات السبع الماضية، تحولت أفغانستان والعراق من نظامين يرعيان الإرهاب بهمة ونشاط إلى ديمقراطيتين تكافحان الإرهاب. وتخلت ليبيا عن دعمها للإرهاب وعن سعيها إلى حيازة أسلحة نووية. كما أن دولا مثل المملكة العربية السعودية وباكستان تلاحق الإرهابيين دون كلل. وهناك قلة من الدول والأنظمة، مثل سورية وإيران، لا تزال ترعى الإرهاب، ولكن أعدادها تتناقص وتزداد عزلتها عن سائر دول العالم.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، قد يميل البعض إلى افتراض أن التهديد قد تراجع. ذلك أمر قد يبعث على الارتياح، لكنه خطأ. ويعتقد الإرهابيون أن الوقت في صالحهم، ولذلك جعلوا من فرض حالة الترقب والانتظار على دول متحضرة جزءا من استراتيجيتهم. ويجب ألا نسمح لهم بالنجاح. وعلى الدول في هذه الهيئة أن توحد صفوفها في مكافحة الإرهاب. ويجب أن نواصل العمل من أجل منع الإرهابيين من الحصول على ملاذ في أي مكان في العالم، بما في ذلك المناطق غير الخاضعة للحكم. وعلينا أن نبقى على حذر من انتشار الأسلحة من خلال التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وإنفاذ الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية وإيران. ويجب ألا نتقاعس حتى يغدو شعبنا في مأمن من هذا التهديد للحضارة.

وعلينا أن نواجه أيديولوجية الإرهابيين لكي ندعم ما وعد به الميثاق من تحقيق للسلام والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين. فالكفاح ضد المتطرفين، في جوهره، هو معركة أفكار. إن الإرهابيين يتوخون عالما تنعدم فيه الحرية الدينية، ويسوده ظلم المرأة وسحق كل معارضة. ويتعين على الدول المُمَثَّلة في هذه القاعة أن تقدم بديلا يبعث على مزيد من الأمل – رؤية يستطيع الناس خلالها أن يتكلموا بحرية ويعبدوا ما يشاؤون ويسعوا إلى تحقيق أحلامهم في الحرية.

والمُضي قدما بهذه الرؤية للحرية يخدم أسمى مُثُلنا العليا، على النحو الوارد في التزام ميثاق الأمم المتحدة بكرامة الإنسان وقيمته. كما يخدم تقدم هذه الرؤية مصالحنا الأمنية. ويُبيّن لنا التاريخ أنه عندما يكون للمواطنين دور في اختيار قادتهم، فليس من المرجح أن يبحثوا عن ضالتهم في

الأيديولوجيات المتطرفة، وعندما تحترم الحكومات حقوق شعوبها، فإنها على الأرجح تحترم حقوق جيرانها.

ولهذه الأسباب جميعا، يجب على دول هذه الهيئة أن تتحدى الطغيان بنفس الهمة التي نتصدى فيها للإرهاب. ويشكّك البعض فيما إذا كان الناس في أجزاء معينة من العالم يرغبون فعلا في الحرية. وقد دُحضت أمام أعيننا هذه المقولة التي تساق لخدمة المصالح الذاتية. فلقد رأينا الناس يتخذون دائما القرار الشجاع مطالبين بحرياتهم، من صناديق الاقتراع في أفغانستان والعراق وليبريا إلى الثورة البرتقالية في أوكرانيا والثورة الوردية في جورجيا وثورة الأرز في لبنان وثورة الزنبقة في قيرغيزستان.

وإلى جميع من يرى عكس ذلك، فالحقيقة هي أنه كلّما أُعطي الناس الخيار وحيثما كانوا، فإنهم يختارون الحرية. وقد أيدت الدول الممثلة في هذه القاعة جهود المعارضين والإصلاحيين ودعاة المجتمع المدني في المجتمعات التي نعمت بالحرية حديثا من خلال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الجديد، ونحن نقدر تلك الجهود. ويجب على المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة أن تواصل مساندة الديمقراطيات الفتية في جميع أنحاء العالم التي تستمر في تبني الآراء الشجاعة دعما للحرية.

وفي أفغانستان، يعمل الشعب بتصميم للتغلب على عقود من الاستبداد وحماية مجتمعه الذي تمتع بالحرية حديثا. ويحظى أفراده بدعم قوي من جميع الدول الست والعشرين الأعضاء في تحالف منظمة حلف شمال الأطلسي. وأُعرب عن تقديري للأمم المتحدة لاتخاذها قرارا هذا الأسبوع بتجديد ولاية القوه الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. كما أن هناك وجودا مدنيا نشطا للأمم المتحدة في أفغانستان، حيث يؤدي الخبراء عملا هاما للمساعدة على تحسين التعليم وتيسير المساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. ويجب علينا أن نواصل مساعدة الشعب الأفغاني في الدفاع عن ديمقراطيته الفتية حتى لا تعود حركة طالبان إلى السلطة ولا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب.

في العراق، ولئن كانت الحرب صعبة، فإن الحياة اليومية قد تحسنت بشكل كبير خلال الأشهر العشرين الماضية بفضل شجاعة الشعب العراقي وتصميم الدول المتحالفة والزيادة الكبيرة في عدد القوات الأمريكية. وقد مددت الأمم المتحدة ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق حتى شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، وتعمل الأمم المتحدة على تنفيذ استراتيجية طموحة لتعزيز الديمقراطية في العراق، بما في ذلك مساعدة العراقيين على التحضير للجولة المقبلة من الانتخابات الحرة. وأيا كانت الخلافات بين دولنا بشأن العراق، ينبغي لنا جميعا أن نرحب بهذا التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار والسلام، وأن نقف متحدين في مساعدة ديمقراطية العراق على النجاح.

ويجب علينا أن نتكاتف في جهودنا لدعم الديمقراطيات الفتيّة الأخرى، من شعب لبنان المكافح من أجل الحفاظ على استقلاله الذي حققه بشق الأنفس إلى الشعب في الأراضي الفلسطينية، الذي يستحق أن يكون له دولة حرة تنعم بالسلام. ويجب أن نقف وقفة رجل واحد في دعمنا لشعب جورجيا. وينصّ ميثاق الأمم المتحدة على المساواة في الحقوق بين الأمم كبيرها وصغيرها؛ ويمثل غزو روسيا لجورجيا انتهاكا لهذه الحقوق. وتراقب الديمقراطيات الفتيّة في مختلف أنحاء العالم كيف سنرد على هذا الاختبار. وقد عملت الولايات المتحدة مع حلفائها في المؤسسات المتعددة الأطراف كالاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل دعم السلامة الإقليمية لجورجيا وتوفير الإغاثة الإنسانية لها. وستستمر دولنا في دعم الديمقراطية في جورجيا.

في هذه القاعة ممثلون عن أفغانستان وأوكرانيا وجورجيا والعراق ولبنان وليبريا، وغيرها من الديمقراطيات الفتيّة الشجاعة. ونحن معجبون بشجاعتها ونعتز بتضحياتها ونشكرها على القدوة التي تُحتذى. وسنواصل الوقوف مع جميع الذين يدافعون عن الحرية. وهذا الهدف النبيل جدير بالأمم المتحدة، وينبغي أن يحظى بدعم كل عضو في هذه الجمعية.

إن توسيع نطاق الحرية السياسية أمر ضروري لتحقيق الانتصار في الصراع الكبير في عصرنا، ولكنه ليس كافيا. فالكثيرون في هذه القاعة لبّوا النداء لمساعدة إخوانهم وأخواتهم المحتاجين بالعمل على التخفيف من حالة اليأس. فتلك الجهود الرامية إلى تحسين حالة الإنسان تلتزم بأسمى مُثُل هذه المنظمة. كما أنها تمضي قُدُما بمصالحنا الأمنية. ويجد المتطرفون أخصب مراتعهم للتجنيد في المجتمعات العالقة في شِرك في الفوضى واليأس – تلك الأماكن التي لا يرى الناس فيها أملا في حياة أفضل. وفي ظل اليأس، تقوى شوكة التطرف. وفي نهاية المطاف، يمكن للتطرف أن يتحول إلى عنف يمتد عبر الحدود ويحصد أرواح الأبرياء في جميع أنحاء العالم.

والتغلب على اليأس يتطلب معالجة أسبابه: الفقر والمرض والجهل. إن التصدي لهذه الأسباب يصبُّ في مصلحة كل أمة ممثلة في هذه القاعة، والديمقراطيات، بصفة خاصة، في مركز جيد يؤهلها لتنفيذ ذلك العمل لأن لدينا تجربة في الاستجابة لاحتياجات شعبنا. ونحن شركاء طبيعيون في مساعدة الدول الأخرى في تلبية احتياجات شعوبها. وعلينا معا أن نوجّه مواردنا وجهودنا من أجل النهوض بالتعليم والصحة والرفاه.

وعلى مر السنين، بذل العديد من الدول جهودا حسنة النية لتعزيز هذه الأهداف، ولكن يجب أن يُقاس نجاح هذه الجهود بما هو أكثر من النوايا. ويجب أن تقاس الجهود بنتائجها. ويصرّ بلدي على وضع النتائج في صميم برنامجنا للمساعدة الخارجية. لقد أطلقنا مبادرة جديدة اسمها حساب التحدي للألفية. وهي توجّه مساعداتنا إلى البلدان التي تثبت قدرتها على تحقيق النتائج من خلال الحكم العادل ومكافحة الفساد وتبنّي السياسات الاقتصادية القائمة على أساس السوق، فضلا عن الاستثمار في شعوبها. وسيصبح كل بلد ومؤسسة توفر المساعدات الخارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة، أكثر فعالية من خلال إبداء الثقة بشعوب العالم النامي والإصرار على أن يكون الحصول على المساعدات رهنا بالأداء.

كما تبيّن التجربة أنه حتى تتحقق الفعالية، يجب أن نعتمد نموذجا للشراكة لا الوصاية. ويستند هذا النهج على اقتناعنا بأن لدى الشعوب في العالم النامي القدرة على تحسين حياتها وإنها سترتقي إلى مستوى الآمال العريضة إذا ما عملنا على تمهيد الطريق أمامها لتحقيق ذلك. وسعت أمريكا إلى تطبيق هذا النموذج في خطتنا للطوارئ المعنية بإغاثة المصابين بالإيدز. وتضع كل دولة تتلقى الدعم الأمريكي من خلال هذه المبادرة خطة خاصة بها لمكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقياس النتائج.

وتمثل النتائج التي تحققت حتى الآن مصدرا للإلهام. فقبل خمس سنوات، كان ٥٠ ٠٠٠ شخص يتلقون العلاج من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ أما اليوم، فالعدد يصل إلى ما يقرب من ١,٧ مليون شخص. ونحن نتخذ نهجا مماثلا لمكافحة الملاريا، حيث دعمنا حتى الآن الجهود المحلية الرامية إلى حماية أكثر من ٢٥ مليون من الأفارقة. وتعهدت المنظمات المتعددة الأطراف بالتزامات جريئة خاصة بها لمكافحة المرض. وقد تعهدت مجموعة البلدان الثمانية بمضاهاة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة بشأن الملاريا وفيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويعمل العديد من البلدان على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل من خلال الصندوق العالمي. وتعتمد حياة الناس في العالم النامي على هذه البرامج، ويتعين على جميع الذين تعهدوا بمكافحة المرض أن يتابعوا التزاماتهم.

وأحد أقوى العوامل المحركة للتنمية والازدهار يتمثل في التجارة والاستثمار، مما يخلق فرصا جديدة لأصحاب المشاريع ويساعد الناس على التخلص من الفقر ويعزّز القيم الأساسية مثل الشفافية وسيادة القانون. ولهذه الأسباب جميعا، أبرم العديد من البلدان المُمَثَلة في هذه القاعة اتفاقات للتجارة الحرة على المستويين الثنائي والإقليمي.

وتمثّل الخطوة الأكثر فعالية اتفاقا من شأنه إزالة الحواجز التجارية على الصعيد العالمي. والمأزق الأخير في جولة الدوحة يبعث على خيبة الأمل، ولكن هذا ليس نهاية المطاف. وأحثّ كل دولة على اغتنام هذه الفرصة للنهوض بالاقتصادات في جميع أنحاء العالم والتوصل إلى اتفاق تتوفر له مقومات النجاح في الدوحة في أقرب وقت ممكن.

وبعد الدوحة، ينبغي لدولنا أن تجدد التزامنا بالاقتصادات المفتوحة وتقف بحزم ضد الانطواء الاقتصادي. وتتعرض هذه الأهداف للاختبار من الاضطرابات التي تعصف بالأسواق المالية العالمية.

إن اقتصاداتنا مترابطة بصورة أوثق أكثر من أي وقت مضى، وأنا أعرف أن الكثيرين منكم هنا يراقبون كيف ستعالج الولايات المتحدة المشاكل في نظامنا المالي. لقد قمنا في الأسابيع الماضية بخطوات لمنع وقوع اختلال حاد في الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي سوف تكون له آثار مدمرة على الاقتصادات الأخرى في جميع أنحاء العالم. إننا نعمل على استقرار الأسواق بمنع وقوع فشل فوضوي في الشركات الرئيسية. لقد ضخ المصرف الاحتياطي الاتحادي في النظام المالي السيولة الضرورية والعاجلة. وأعلنت، الحكومة الاتحادية في الأسبوع الماضي عن إجراءات حاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية للكثير من عدم الاستقرار في أسواقنا المالية وذلك بشراء الأصول غير السائلة التي تثقل كاهل الميزانيات وتحد من التدفقات الائتمانية. وأود أن أؤكد للجمعية أن إدارتي والكونغرس يعملان معا على سن قانون على وجه السرعة يقر هذه الاستراتيجية. وأنا متأكد أننا سنتخذ الإجراءات ضمن الإطار الزمني المطلوب بصورة عاجلة.

إن الأهداف التي عرضتها على المؤسسات المتعددة الأطراف التي تكافح الإرهاب وتتصدى للطغيان وتعمل على تعزيز التنمية الفعالة أهداف صعبة، لكنها مهام ضرورية. ولتحقيق أقوى تأثير، لا بد أن تضطلع المؤسسات المتعددة الأطراف بالمهام الصعبة، ومثلنا جميعا في هذه القاعة عليها أن تعمل لتحقيق أهداف يمكن قياسها، وأن تخضع للمساءلة عن أعمالها وأن تكون صادقة.

وفي القرن الحادي والعشرين، يحتاج العالم إلى أمم متحدة تتسم بالكفاءة والفعالية. وعلى هذه المؤسسة الفريدة أن تبني على نجاحاتها وتحسن أداءها. وينبغي إصلاح انعدام الكفاءة والفساد أينما وجدا. وينبغي تبسيط البيروقراطيات المترهلة أينما وجدت. وينبغي اتخاذ إجراءات قوية أينما يخفق الأعضاء في الوفاء بالتزاماتهم – فعلى سبيل المثال، ينبغي إجراء استعراض عاجل لمجلس حقوق الإنسان، الذي يحمي بانتظام الذين ينتهكون حقوق الإنسان. وينبغي بذل جهد أكبر لمساعدة شعب بورما على العيش متحررا من القمع الذي يعاني منه منذ فترة طويلة. وعلى جميع الدول، ولا سيما الأعضاء منها في مجلس الأمن، أن تتخذ إجراءات حاسمة لضمان أن تفي حكومة السودان بالتزاماتها بمعالجة العنف في دارفور.

إن الأمم المتحدة منظمة تتمتع بإمكانيات غير عادية. وعليها، وهي تقوم بترميم مقرها الدائم، أن تفتح الباب أيضا لعهد جديد من الشفافية والمساءلة وجدية المقصد. وبالتصميم ووضوح الهدف، يمكن أن تكون الأمم المتحدة قوة هائلة للخير ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. إنها تستطيع التأكيد على الوعد الكبير الذي قطعه مؤسسوها.

ففي الأيام الأخيرة لمؤتمر فرانسيسكو، قام الرئيس هاري ترومان بزيارة الوفود التي كانت تتفاوض حول ميثاق الأمم المتحدة. وقد اعترف بالتحديات الهائلة التي كانت تواجهها وقال إن النجاح لا يمكن تحقيقه إلاّ بما أسماه وحدة المصير التي لا تتزعزع. واليوم، يواجه العالم فترة أخرى من التحديات الهائلة، وبمواصلة العمل معا، سوف تكون وحدة المصير هذه حليفنا. إننا نستطيع معا مواجهة آفة الإرهاب وهزيمتها. ومعا نستطيع تأمين هبة الحرية والعدالة التي وهبها الله لملايين البشر الذين لم يذوقوا طعمها. ومعا نستطيع أن نبني عالما حرا وآمنا وأفضل للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جورج و. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ساركوزي (تكلم بالفرنسية): أنقل إليكم تحيات أخوية من أوروبا – أوروبا المدركة لمسؤولياتها والتي ترغب في العمل؛ أوروبا المخلصة لقيمها – الديمقراطية والحرية؛ أوروبا الوفية لأصدقائها، لكنها أيضا أوروبا التي ترغب في الحديث إلى العالم بأسره خدمة للحوار والسلام.

وفي الوقت الذي يساور فيه العالم قلق بالغ، جئت لأخبركم، بالنيابة عن أوروبا، أنه في خضم الصعوبات العديدة تقع على المجتمع الدولي مسؤولية سياسية وأخلاقية علينا أن نتحملها. دعونا لا ننسى أننا إذا كنا قد اجتمعنا هنا اليوم، لأنه في أعقاب واحدة من أفظع المآسي التي عرفتها البشرية، كان هناك رجال ونساء أوفياء قد عقدوا العزم على ألاّ يقول أحد أبدا، عندما يواجه مصابا: ”ليس هناك ما يمكن أن نفعله“. لهذا السبب نحن هنا، لأن الذين مضوا قبلنا لم يتخلوا عن مسؤوليتهم. وتؤمن أوروبا بأن واجبنا اليوم هو أن نعمل وأن نرفض الاستسلام.

لا نستطيع المزيد من الانتظار. لقد بدأنا في تقييم الآثار المأساوية لانتظارنا الطويل أصلا. ولا نستطيع انتظار تحقيق السلام، ووضع حد للمأساة في دارفور. ولا نستطيع الانتظار لمكافحة الإرهاب، وتفادي الأزمة الغذائية التي تحكم على العديدين من بني البشر بالموت جوعا. ولا نستطيع انتظار عالم ما بعد البترول، ومكافحة الاحترار العالمي، وإنقاذ المحيطات، والإغراق النقدي والاجتماعي والإيكولوجي. ولا نستطيع الانتظار لإدخال الأخلاق في الرأسمالية التمويلية.

لقد استسلمنا جميعا ولفترة طويلة لكوننا لا حول لنا ولا قوة. لقد تراجعنا لفترة طويلة أمام الحاجة إلى إعطاء العالم المتزايد الترابط والتقارب المؤسسات التي تمكّن من تنظيمه.

لا يمكن أن يدار القرن الحادي والعشرون بمؤسسات القرن العشرين. فلندع قوى اليوم الرئيسية وقوى الغد تتوحد لتتحمل معا المسؤوليات التي يلقيها على عاتقها نفوذها في الشؤون العالمية.

وإلى جميع المترددين، أود أن أقول إن توسيع مجلس الأمن ومجموعة الثمانية ليس مجرد مسألة عدالة، إنه أيضا مسألة فعالية. لا يمكن أن ننتظر فترة أطول لتوسيع مجلس الأمن. ولدينا تشوق كبير لتحويل مجموعة الثمانية إلى مجموعة الـ ١٤ وضم الصين والهند وجنوب أفريقيا والمكسيك والبرازيل إليها. وتقترح إيطاليا خطوة كبيرة في هذا الاتجاه في مؤتمر القمة المقبل، الذي ستستضيفه، وهي على حق في ذلك.

فلنعمل على أن نجعل مؤسساتنا الدولية أكثر تمثيلا، لأنها إذا أصبحت أكثر تمثيلا ستقوى وتزيد فعاليتها وتحظى بمزيد من الاحترام. فثمة عالم جديد آخذ في النشوء لا من خلال إنجازاتنا جميعا فحسب، وإنما أيضا من خلال جميع الأزمات التي تحف بهذا الكوكب. غير أننا لا نملك أن نستقبل ذلك العالم الجديد في سلبية، بل يجب علينا أن نبنيه.

ولنتعلم أن نتكاتف في إدارة أشد الأزمات حدة، تلك الأزمات التي لا يستطيع حتى أقوانا حلها بمفرده. ولديّ اقتناع بأن من واجب رؤساء دول وحكومات البلدان المعنية بشكل مباشر أكثر من غيرها أن يجتمعوا قبل نهاية العام ليتدارسوا العِبر المستقاة من أخطر أزمة مالية يمر بها العالم منذ الثلاثينات. ومن يفهمها ما لم تكرس اقتصادات العالم الكبرى الوقت للاجتماع والتباحث فيما يجب أن نفعله متضافرين وفي الدروس التي يجب أن نستخلصها مما حدث؟

ولنشيد معا نظاما رأسماليا منظما لا تترك فيه شرائح كاملة من النشاط المالي لتقدير للجهات المؤثرة في السوق وحدها؛ بل تؤدي فيه المصارف وظيفتها، وهي تمويل التنمية الاقتصادية بدلا من تأجيج نيران المضاربات؛ وتنطبق فيه على الجميع قواعد الحيطة وتؤدي إلى تجنب الصدمات والتخفيف من حدتها بدلا من زيادة تفاقمها؛ وتخضع فيه الوكالات الائتمانية للمراقبة وتعاقب عند الضرورة؛ وتحل فيه شفافية المعاملات محل الغموض الذي يجعل من الصعب اليوم فهم ما يحدث؛ ولا تدفع فيه ألوان العائد بعض الناس إلى القيام بمغامرات غير معقولة. ومن واجبي أن أقول إن ما يعرضون مدخرات الناس للخطر ينبغي عقابهم وأن يواجهوا مسؤولياتهم في النهاية. وسوف ننجح في ذلك، شريطة أن نتضافر في العمل معا.

ذلك أن مصير كل منا في عالمنا الآخذ بأسباب العولمة مرتبط بمصائر الآخرين جميعا. وستنتهي في كوبنهاغن العام القادم المفاوضات بشأن تغير المناخ التي بدأت في بالي. ومهما كانت مصالحنا الخاصة، ليس من حقنا أن نفشل.

وسوف تعتمد أوروبا في كانون الأول/ديسمبر طوق نجاة غير مسبوق من التدابير المتعلقة بالطاقة والمناخ. ولا ترغب أوروبا بذلك في إلقاء الدروس؛ بل ترغب في أن تضرب المثل. وتود أوروبا أيضا أن تعطي القدوة بالعمل على إحلال السلام. فعلت ذلك في حالة جورجيا. وفعلت ذلك في حالة الاتحاد من أجل المتوسط. ونظرا لأن أوروبا قد اضطلعت لمدة تزيد على نصف قرن بوقف حلقة الحرب والانتقام والكراهية اللانهائية التي أوصلتها أحيانا إلى حافة الهاوية، فهي لا تريد الحرب. لا تريد حربا بين الحضارات. ولا تريد حربا دينية. ولا تريد حربا باردة.

فأوروبا تريد السلام، ولأنها تريد السلام، فهي تقول لروسيا إنها تريد أن تقيم روابط للتضامن مع ذلك البلد، وإنها تريد أن تشيد مستقبلا مشتركا، وإنها تريد أن تكون شريكة لروسيا. فلماذا لا نوجد حيزا اقتصاديا مشتركا واسعا يوحد ما بين روسيا وأوروبا؟ غير أن أوروبا تقول لروسيا أيضا بنفس الصدق إنها لا تملك أن تفرط في مبدأ سيادة الدول واستقلالها، أو سلامتها الإقليمية أو احترام القانون الدولي. فالرسالة التي توجهها أوروبا إلى جميع الدول هي أنها لا يمكن أن تقبل باستخدام القوة لحل النزاعات.

وتقول أوروبا لإيران إنها تحترم ذلك البلد، وإن إيران لها الحق في الطاقة النووية المدنية، وإنها ستستكشف جميع سبل الحوار. غير أنها تقول لإيران بنفس الدرجة من الصدق إنها لا يمكن أن تقبل بامتلاك إيران السلاح النووي وتهديدها سلام واستقرار المنطقة برمتها. كما أن أوروبا، وأنا جاد فيما أقول، لا يمكنها أن تتسامح تجاه مطالبة إيران بتدمير دولة إسرائيل.

وتقول أوروبا لإسرائيل إنها صديقة لها وإنها لن تدع أحدا يهدد وجودها. وتقول أوروبا لإسرائيل إنها ستظل دائما إلى جانبها في مكافحة الإرهاب، ولكنها تقول لإسرائيل بنفس الصدق إنه لن يكون هناك سلام حتى تقوم دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء ولها حدود معترف بها.

وتقول أوروبا لأفغانستان إنها ستواصل الوقوف إلى جانبها وإنها لن تسمح للهَمَج المتحالفين مع القاعدة بأن يحتجزوا شعبا بأكمله مرة ثانية رهينة لهم ويحيلوا بلدا بأسره إلى قاعدة إرهابية.

وتقول أوروبا للصومال إنها سوف تساعده، بدعم من الأمم المتحدة، على مكافحة وبال القرصنة الجارية أمام سواحله. وإلى أن تضم جميع الدول صفوفها لإنشاء قوة للشرطة البحرية، لا يمكن أن نسمح لبضع مئات من القراصنة بتهديد حرية مرور السفن في أنحاء العالم.

وتقول أوروبا لأفريقيا إنها ملتزمة بالاشتراك معها في التنمية، وإنها تود أن تكون شريكة أفريقيا المميزة، وإن لها مصيرا مشتركا مع أفريقيا ولديها حسا عميقا بالتضامن معها. وتقول أوروبا لأفريقيا إن لها مكانها بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفي مجموعة الثمانية الموسعة. وكيف يمكن لأحد أن يأمل قط في تسوية قضايا العالم الكبرى مع إغفال أفريقيا أو أمريكا الجنوبية أو جزء كبير من آسيا؟ إن أوروبا مؤمنة بالنهضة الأفريقية الدائرة الآن والتي يمسك بزمامها أولا وفوق كل شيء أفريقيون، ولا سيما شباب أفريقيا الذي يمثل شباب العالم.

إن ما يجمعنا في هذا المحفل، الذي يجب فيه على كل منا أن يصغي للآخرين ومن ثم أن يبدي لهم بذلك نوعا من الاحترام، هو بالضرورة شيء أساسي أكثر حتى من الديمقراطية. فما يجمع بيننا هو الاحترام لكرامة الجميع كما هم، ولتنوع آرائهم وثقافاتهم ومعتقداتهم. والكرامة الإنسانية قيمة عالمية. وما يجب أن نروج له في كل مكان هو احترام ذلك التنوع، فهو أقوى ضمان للسلام والإخاء البشري وأنجع ترياق لعدم التسامح والكراهية والعنف والتخلف الفكري والتعصب.

ذلك ما تريده أوروبا: تريد شعوبا متحدة في احترام وتفاهم وتضافر؛ شعوبا متحدة في جميع أنحاء العالم وعاملة معا من أجل قضية مشتركة عظيمة هي حماية البشرية. وللوقت ثمن؛ والعالم لا يمكنه الانتظار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية فرنسا على خطابه الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد نيكولاس ساركوزي، رئيس جمهورية فرنسا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيدة غلوريا ماكاباغال أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة غلوريا ماكاباغال أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

اصطُحبت السيدة غلوريا ماكاباغال – أرويو رئيسة جمهورية الفلبين إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة غلوريا ماكاباغال أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة ماكاباغال – أرويو (تكلمت بالانكليزية): إن العالم النامي عند نقطة حرجة. ونحن في الفلبين نشعر بألم ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأرز. ويسعى أبناء شعبنا إلى تحقيق الحلم العالمي المتمثل في حياة أفضل لهم ولأطفالهم، أي تعليم أفضل ورعاية صحية أفضل ومعدل أجور أعلى وتقاعد كريم. إننا نثبت قيمة النموذج الجديد للاعتماد على الذات من خلال استخدام استراتيجية هادفة تنطوي على مجموعة من الوصفات الدقيقة للتخفيف من تحديات الأسعار لدينا؛ ثانيا، الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية ومزيد من الاستقلال في مجال الطاقة؛ وثالثا، إصلاحات طويلة الأجل. وهذا مثال إيجابي نود أن نتقاسمه مع بقية العالم.

إن ما حققناه من مكاسب على مر السنين السبع الماضية جاء بكد وجهد. في بعض الأحيان اتخذنا قرارات صعبة ومؤلمة لإعادة تنظيم اقتصادنا وذلك من قبيل زيادة الضرائب والإصلاحات البنكية وكبح المهربين واتباع منهاج مالي صعب، وهذا قليل من كثير. ومن دواعي الشكر أن هذه الإصلاحات أعطتنا فسحة لوقاية أنفسنا من الموجة الأولى من صدمات الأسعار العالمية التي ترددت أصداؤها في جميع أرجاء العالم في وقت سابق من هذا العام.

ولم يتم ذلك بسهولة، غير أن الفلبين ثابتة في تصميمها. وقد وقفنا صفا واحدا. وتمكنا من الاعتماد على مصادر دخل إضافية لتوفير استثمارات ذات أهداف محددة في المواد الغذائية والوقود من أجل الحفاظ على بقاء فقرائنا حتى غد أفضل. ولكننا أيضا نتحلى بالواقعية ونعرف انه لا يمكننا أن نفعل هذا وحدنا. إذ إننا نحتاج إلى أمم متحدة أقوى من أي وقت مضى ونحتاج إلى تعاون دولي أكثر من أي وقت مضى.

إن عدم الاستقرار الاقتصادي قد اندفع كأمواج السونامي العاتية حول العالم، ماحقا جميع المكاسب وماسحا ما تحقق من تقدم ليس هنا في جزيرة ماهاتن فحسب، بل أيضا في العديد من جزر الفلبين. وفي حين كنا نظن أنه تم اجتياز أسوأ المراحل، فإن بصيص النور الذي كنا نراه في نهاية النفق تحول إلى قطار مندفعا نحونا بسرعة وحاملا معه صدمات جديدة للنظام المالي العالمي. والانتكاسات الناجمة عن الصدمات العالمية في السنة الماضية – وبالأحرى في الأسابيع الماضية – هي حقيقية وشديدة. وإعادة تجميع الأجزاء التي تبعثرت سيستغرق وقتا ومثابرة.

وللتصدي لهذه التحديات العالمية لا بد لنا من بناء جسور بين الحلفاء حول العالم لنحضر الأرز إلى من يحتاج إليه لإطعام الناس وجعل الاستثمارات تولد فرص عمل والحفاظ على السلم والاستقرار في العالم.

لذلك، حان الأوان للأمين العام بان – كي مون لينظم هذا العام خطة عمل بشأن أثر الاقتصاد العالمي على الفقراء. إنه جدير بأعلى درجات الثناء منا على عمله السريع والحاسم بشأن أزمة الغذاء العالمية. وإن إطار العمل الشامل

الـذي وضـعه والـذي شمـل الأمـم المتحـدة والبلـدان المانحـة والمجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص لتحقيـق الأمـن الغـذائي مـن خـلال مجموعـة مـن الـسياسات الـسليمة والتكنولوجيـات والاستثمارات. وهذا هو نموذج للأمم المتحدة على الصعيد العلمي.

ومنذ أن أصبحت الحالة الاقتصادية العالمية متطايرة وتبدى ذلك بوضوح قبل عدة أشهر، عملنا في الفلبين على زيـادة إمـدادات الأرز واسـتقرارها وقـدمنا معونـات ذات أهداف محددة للفقراء. وقد اتصلنا بجيراننا مثل فييت نام وغيرها من البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي مناطق أخرى لضمان توفر إمدادات مستقرة وبأسعار معقولة. وقد شددنا من قبضتنا على من يقومون برفع الأسعار بصورة غير معقولة واستثمرنا بلايين إضافية في زراعة النباتات والتحديث الزراعي.

وقد زدنا من استقلالنا في الطاقة بنسبة ١٧ في المائة عن طريق زيادة استخدامنا للطاقة الحرارية الجوفية، وأنواع الوقود الأحيائي، وغير ذلك من مصادر الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن نحرز ٦٠ في المائة من الاستقلالية في الطاقة خلال سنتين. واستشهد بالوقود الأحيائي لأنه عنصر إيجابي في الطاقة النظيفة. وفي الوقت نفسه استشهدنا أيضا في العنصر السلبي الذي يسهم في ارتفاع المواد الغذائية. وننتهج سياسة تتمثل في استخدام مصادر الوقود الأحيائي المزروعة في أراض غير مستغلة في أغراض إنتاج المواد الغذائية. ونعتبر أن هذا النهج طريقة للبلدان للسعي إلى إقامة توازن مستدام بين المواد الغذائية واحتياجات الطاقة.

وبالنسبة للاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، فإن سلة المواد الغذائية تقع في لوزون، في الشمال، أكبر جزيرة لدينا، وفي جزيرة ميندناو في الجنوب. وتوجد في ميندناو أعلى الحقول إنتاجية، ومع ذلك فإنها أيضا من أفقر المقاطعات. ومن المفارقات المحزنة أن نرى أن السلة الغذائية تضم أعلى معدل من الجوع في دولتنا.

والسبب الرئيسي هو الصراع المتواصل في ميندناو وأرخبيلنا الذي يضم ٧ ٠٠٠ جزيرة يتحمل نصيبه من الشقاق الديني والتوتر الإثني والعنف. ومنذ خمس سنوات ونحن نعمل من أجل إحلال السلام في ميندناو، وقد تحقق الكثير من التقدم إلى أن قررت عناصر العنف في جبهة مورو الإسلامية للتحرير أن تستحل لنفسها سلطة إنفاذ القانون. وسوف نستأنف الحوار عندما تصبح المنطقة آمنة، وعندما يكون شعبنا آمنا، وعندما تتمكن العناصر المسؤولة في جبهة مورو الإسلامية للتحرير من استعادة سيطرتها.

وما من بديل عن السلام. إنني أقف أمام الجمعية العامة لأعلن وبصوت مدو وواضح أننا ملتزمون بعملية السلام في ميندناو. ونقر هنا اليوم مع العرفان بالجميل بالدور الرئيسي الذي قام به العديد من الأصدقاء والحلفاء، بما فيهم الولايات المتحدة وبروناي دار السلام واندونيسيا وليبيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وغيرهم في منظمة المؤتمر الإسلامي واستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وغيرهم من الشركاء الثنائيين الذين يقدمون المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والاتحاد الأوروبي والسويد. إن الجميع قام بدور كبير في الدفع قدما بعملية السلام والتنمية في ميندناو.

وسوف نعيد تركيز جهودنا على محادثات السلام من نهج يرمي إلى التركيز على الحوار مع المتمردين إلى نهج يتمثل في الحوار الحقيقي مع المجتمعات المحلية. وإن سياق مشاركتنا مع كل المجموعات المسلحة ينسجم مع المبدأ المسلم به في الأمم المتحدة والمتمثل في نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وتحدونا آمال كبيرة في الحوار بين الأديان بوصفه وسيلة لبناء الجسور بدلا من الحواجز بين المجتمعات ذات الحضارات والأصول العرقية المختلفة. وتعزيزا لهذا

الجهد، تستضيف الفلبين أول اجتماع وزاري استثنائي من نوعه لحركة عدم الانحياز بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية في أيار/مايو العام المقبل. كما أننا سنتعاون مع تحالف الحضارات.

ويسرنا أيضا أن الأمين العام سينضم إلينا في مانيلا خلال المنتدى العالمي الثاني بشأن الهجرة والتنمية. ويمثل العاملون الفلبينيون في الخارج روادا عالميين حقيقيين. ولا توجد سفينة في الخارج ليس فيها ملاحون فلبينيون أو دولة ليس فيها عمال فلبينيون مهرة. ومن المؤكد أن تنقل الأشخاص من بلد إلى أخر سيزداد بينما تواصل العولمة إزاء الحدود. وينبغي الاعتراف بهذه الحقيقة لما لها من آثار على النمو والتنمية في البلدان المرسلة والمستقبلة على حد سواء.

وفي العديد من الأماكن المضطربة في العالم، تمثل الأمم المتحدة الأمل الكبير والأخير للسلام والأمن. ولهذا السبب، تساهم الفلبين بواحدة من أكبر وحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

سيدي الرئيس، إن قيادتكم أكثر حيوية اليوم من أي وقت مضى. والفلبين ستؤيدكم تأييدا كاملا بينما تقودون جمعيتنا العامة خلال العام المقبل.

وفي الختام، يوجد مئات الملايين من الأشخاص الطيبين في جميع أرجاء هذا العالم الذين يكافحون اليوم كما لم يفعلوا من قبل. ويجب علينا أن نسمع استغاثتهم طلبا للعون. وباستطاعة السلطة الجماعية للزعماء الموجودين في الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه أن يحققوا الحلم العالمي بتوفير تعليم أفضل وصحة أفضل وتوفير الغذاء والحياة الكريمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية الفلبين على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى أمير دولة قطر.

اصطحب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: السيد الرئيس، أود في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم.

كما أود أن أشكر سلفكم معالي السيد سرجان كريم على ما بذله من جهد في الدورة السابقة. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة على ما يبذله من جهد لتعزيز وتفعيل دور الأمم المتحدة.

لست بحاجة إلى أن أذكّر أحدا في هذه القاعة المهيبة ومع هذا الحضور الرفيع المستوى بأن هدف هذه المنظمة ومطلب ميثاقها هو بالدرجة الأولى تحقيق السلم العالمي والحفاظ عليه. والتجربة الإنسانية الحافلة بالأهوال والآمال تذكرنا جميعا بأن الوصول إلى السلم العالمي فعل إيجابي واع، وليس مجرد أمنية خيرة. لقد جربنا البحث عن السلم عن طريق الحرب ليفرض بها الأقوياء إراداتهم، كما حدث في

حربين عالميتين مشهورتين في القرن العشرين. وجربنا البحث عن السلم في الوفاق بين الإمبراطوريتين، كما وقع بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٠٤. وجربنا البحث عن السلم بالتعايش المتجاور، كما حدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧١. وفي كل هذه المحاولات بالحروب أو الوفاق بين الإمبراطوريات أو التعايش بين الكتل والعقائد، ظل السلام بعيد المنال.

ولقد أدركنا جميعا خلال هذه التجارب الطويلة والمرهقة أن تحقيق السلم فعل إيجابي يعني أكثر من مجرد إبعاد خطر السلاح. وصحيح أن الإنسانية لم تعرف حربا عالمية في الستين سنة الماضية، إلا أنه من الصحيح أيضا أن السلام خلال هذه الأعوام الستين ظل مراوغا لأنه ظل سلما تلاحقه الحرائق في كل قارات الأرض وأقاليمها. كما توصلنا إلى أنه في عالم تلاشت فيه فواصل المسافات وفواصل الزمن، فإن مطلب السلام يقتضي أن يحل ويتأكد مطلب العدل الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب. وذلك هو السلام الإيجابي.

وإذا كانت مبادئ الميثاق ترسي الحقوق السياسية للدول مرتكزة على أصول القانون الدولي، فإن حق شعوبها في العدل الاجتماعي لا بد أن يرتكز على فكرة التنمية. وفي وقت من الأوقات، كان الجيل الأول من دعاة وركائز حركة التحرر الوطني يطالبون بما أسموه الحياد الإيجابي، ويتصورون أنهم ينؤون بأنفسهم عن حروب الكبار. والواقع أنه في العصر الحديث أصبحت الأمور تقتضي شيئا آخر؛ فالسلام لا يتحقق بالصراع بين القوى، ولا بالوفاق بين الإمبراطوريات، ولا بالتعايش بين الكتل، ولا حتى بالحياد الإيجابي. وبديل هذه الخيارات الثلاثة خيارنا الجديد وهو السلام الإيجابي؛ عهد القانون الدولي لكفالة الحقوق السياسية؛ وعهد التنمية، بتوفير الفرص المتوازية والمتساوية لعالم واحد لا يقدر على المستقبل بمظالم السياسة أو ظلام التخلف.

إن قطر تستعد لعقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. وهي تتطلع إلى تعاون دولي يوفر أوسع قاعدة ممكنة للسلام السياسي والسلام الاجتماعي. وهي تأمل بحضور هذا المؤتمر على أعلى مستويات اتخاذ القرار الممكنة لأن الهدف كبير والمطلب عزيز لسلامة وسلم القرية الإنسانية العالمية الواحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليبريا.

اصطحبت السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة جونسون – سيرليف (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن حكومة ليبريا وشعبها، وهذه هي المرة الثانية التي أخاطب فيها الجمعية منذ أن توليت مهام منصبي في عام ٢٠٠٦.

أهنئكم، السيد ميغيل ديسكوتو بركمان، وأهنئ بلدكم، نيكاراغوا، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الثالثة والستين التاريخية. ولا شك في أنكم ستستخدمون خبرتكم الواسعة في الوصول بأعمال هذه الدورة إلى نهاية ناجحة. ويمكنكم أن تعتمدوا على تعاون الوفد الليبيري ودعمه الكاملين.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بسلفكم، السيد كريم من جمهورية مقدونيا، على قيادته النموذجية التي أدار بها أعمال هذه الهيئة طوال العام الماضي.

كما أود أن أثني على الأمين العام، السيد بان كي – مون، لرؤيته الثاقبة وحكمته في الاضطلاع بولايته. وما زال الشعب الليبري يذكر بإعجاب زيارته إلى مونروفيا في أوائل هذا العام، عندما شاطره احترامه وتقديره للأمم المتحدة، التي تقدم دعما استثنائيا بوصفها ضامنا للسلام الذي نتمتع به الآن في بلادنا بعد ١٤ عاما من الحروب.

ومنذ ١٦١ عاما، من نشأة ليبريا كأول جمهورية مستقلة في أفريقيا، أبحرنا لما يقرب من قرن في لجة طاغوت العنصرية والاستعمار والتحيز والتدهور البشري والتخلف. لقد كابدنا حربا راح ضحيتها ما يقرب من ٨ في المائة وتشرد ٤٠ في المائة من سكاننا، تلك الحرب التي دمرت اقتصادنا المتخلف وهياكلنا الأساسية غير الكافية. وأثناء كل تلك التجارب، أعربت ليبريا عن تقديرها للأمم المتحدة، بوصفها منبرا وأداة أساسيين وذوي صلة وهامين للسلام العالمي.

وقد توسعت الأمم المتحدة، طوال الأعوام الـ ٦٣ التي مرت على وجودها، في النطاق والشكل والمضمون. صحيح أنها لا تزال تهتم أساسا بتعزيز السلام والأمن الدوليين. وعلى أساس خبرتنا كعضو مؤسس، تلتزم ليبريا بالمساهمة في عملية إعادة التعريف بالسلام والأمن الدوليين التي ترتبط بها بشكل قوي ونطالب بتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ولا سيما الأمن الغذائي وتخفيف عبء الديون والعولمة والتجارة الحرة.

إننا نؤمن ببيئة يسودها السلام والأمن تكافح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض، وتعزز القضاء على الفقر وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأطفال والنساء. إننا نؤمن بمكافحة الإرهاب الدولي والمخدرات وغير ذلك من الجرائم الدولية، كما نؤمن بنزع السلاح، ولا سيما القضاء على الأسلحة النووية والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد علمنا تاريخ ليبريا وتجربتها أن نثق بالأمم المتحدة، التي تضم اليوم بين صفوفها ما يقرب من ٠٠٠ ١١ من الرجال والنساء من جميع أنحاء العالم، يساعدون بلدنا في توطيد السلام الذي اكتسبته حديثا. ونود أن نشكر مجلس الأمن، الذي أدرك عن حق ضرورة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونشكر بوجه خاص البلدان المساهمة بالموارد لأنه لولا مساهمتها ما استطعنا أبدا إنقاذ الأرواح التي ننقذها، ولا تعزيز التنمية التي نعززها الآن.

وقد علّمنا تاريخنا وتجربتنا أن نؤمن بالسلام والأمن الإقليميين وبالتعاون. وما فتئ الليبريون يقولون بحماس: ”نشكر الله على وجود فريق – وهو فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – مشيرين إلى فترة الحرب التي قام فيها شباب وشابات من بلدان تلك الجماعة بقيادة نيجيريا، وبمشاركة السنغال وغانا وغينيا وسيراليون ومالي وبنن، بتعريض حياتهم للخطر من أجل إنقاذ بلدنا. وتبعا لذلك، عملت بعثة عسكرية بقيادة نيجيريا، وهي بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، كرأس جسر لإقامة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسنشعر دائما بالامتنان للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تتفانى

الآن من أجل تحقيق هدفها الأساسي في التكامل الاقتصادي والتنمية.

ونؤمن أيضا بكياننا دون الإقليمي، وهو اتحاد نهر مانو، الذي يضم ليبريا وغينيا وسيراليون، ويضم الآن كوت ديفوار، التي انضمت إلينا في أوائل هذا العام. إن حوض نهر مانو، كما هو معروف، كان بؤرة لمجموعة الصراعات التي تدور في غرب أفريقيا منذ عام ١٩٩٠. وبصفتي الرئيسة الحالية للاتحاد، يمكنني القول بالنيابة عن زملائي إن بلدان ذلك الحوض قد أعلنت أنها لن تلجأ مرة أخرى إلى الحرب وجميع أشكال العنف المسلح. وسيكون الاتحاد منذ الآن فصاعدا مصدرا خالصا للسلام وجميع عوائد السلام في غرب أفريقيا.

وأشعر بالفخر حين أقول إن التاريخ والتجربة الليبريين قد علّمانا ألا نتخلى أبدا عن معارضتنا للحروب وأسبابها، ومعاملة الإنسان لأخيه الإنسان بصورة لا إنسانية، والقمع، والعنصرية، وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المرتكبة ضد النساء والأطفال، والإساءات التي ترتكب على أساس العنصر أو العقيدة أو الدين.

وإننا إذ نفعل ذلك، نعرف أنه سينظر إلينا في يوم ما على أننا لا نتبع نهج الحزب، سواء في أفريقيا أو فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية، أو مواقف بعض الحلفاء المقربين. وما زلنا نطلب إلى أصدقائنا أن يدركوا أننا نسترشد بمبادئنا وتاريخنا وتجربتنا في العمل لما فيه المصلحة الأمثل لشعبنا وللمجتمع العالمي بشكل أوسع.

ومن هذا المنطلق اتخذنا موقفا بشأن الحالة في زمبابوي، إيمانا منا بأن قادة ذلك البلد الرائع والعظيم كانوا بحاجة إلى أن يعرفوا أن النزاهة في الانتخابات والعدالة في المشاركة السياسية هما أفضل الطرق لضمان تحقيق السلام الدائم. وتود حكومتي أن تشكر قادة زمبابوي وشعبها على اختيار درب المفاوضات من أجل الاتفاق الشامل الذي تم التوصل إليه بالفعل. ونحن نشكر قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وخاصة رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي على دوره في تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام. ونأمل أن يعمل جميع أهالي زمبابوي على ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق.

لقد سجلت أفريقيا خلال العام الماضي نموا اقتصاديا لم يسبق له مثيل وشهدت سلاما نسبيا في العديد من المناطق والبلدان المضطربة حتى الآن. وللأسف، ما زال الناس في الصومال وأجزاء من السودان – خاصة منطقة دارفور – وتشاد والنيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى تتوق إلى أن تنعم بالراحة والسلام. وهم بحاجة إلى جهود الأمم المتحدة المتضافرة ودعمها للاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية حتى تتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السلام. وحيثما يوجد دليل على عدم التعاون بل وحتى شن العدوان على قوات السلام، يجب على العالم أن يتخذ إجراءً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وكما رأينا في ليبريا وجميع أنحاء العالم، الصراعات المسلحة تتفاقم من جراء سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لذلك، وباعتبارنا جزءاً من الجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم في مناطق الصراع، يجب علينا أن نضع تدابير صارمة لضمان المراقبة الفعالة لهذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومتي إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. ونحن لا نزال نؤيد الدعوة إلى نزع السلاح النووي التام والكامل للحيلولة دون إفناء العالم لذاته.

هذه المخاوف ليست بلا أساس إذا تخيلنا وقوع مثل هذه الأسلحة في أيد إرهابية. ولكن خطر الإرهاب – الذي هو إهلاك بلا معنى لأرواح بريئة وممتلكات – هو خطر يفوق الخيال في كثير من الأحيان. ويجب على العالم أن

يتحد لمحاربة تلك الآفة. فلا حماية من هذه الآفة لدولة ولا شخص. وأولئك الذين يشعرون بكل هذا الغضب لدرجة أنهم يقومون بمثل هذه الأعمال الغادرة هم يقوضون أهدافهم لأنهم في نهاية المطاف يقتلون من قد يكونون مستعدين لجعل العالم يسمع عن قضاياهم. وينتهي بهم الأمر في الحقيقة إلى خسارة كل شيء. إننا نحزن مع الذين فقدوا ذويهم في الهجمات الإرهابية التي وقعت في باكستان حتى في الوقت الذي كان العالم فيه مجتمعا هنا.

وفي حين يخطط البعض لأفعال شريرة، هناك من هم ملتزمون بالعمل مع ليبريا وبقية أفريقيا لمكافحة الفقر وتعزيز التعاون الدولي الإيجابي في كل مكان. ونحن ممتنون لما تم توفيره من سبل عديدة للتعاون. ونشكر الولايات المتحدة على قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي أصدرته، والذي يهدف إلى تعزيز التجارة بدلا من المعونة؛ ونشكر الاتحاد الأوروبي على مبادرة ”كل شيء ما عدا الأسلحة“؛ ونحن ممتنون لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا؛ ونشكر الحكومة اليابانية وشركاءها على أخذ زمام القيادة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا؛ ونشكر الآخرين الذين تتطلع إليهم القارة في البحث عن سبل جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. ويسرنا أن نذكر أن جهودنا من أجل التعاون قد شملت مساعي تُبذل داخل أفريقيا وفيما بين بلدان الجنوب، والتي تم فيها تحقيق نجاحات كبيرة حتى الآن.

وفي خارج أفريقيا، تؤمن حكومتي، وباهتمام كبير، بأنه يمكن إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي. وقد أُتيحت لي في أواخر العام الماضي الفرصة لزيارة القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في تل أبيب ورام الله على السواء وإجراء محادثات معهم. واستنبطت من المحادثات وتقارير بشأن جهود أخرى متواصلة للبحث عن السلام أن حل الدولتين، بحدود آمنة ومعترف بها واعتراف متبادل ببعضهم البعض، هو طريق التقدم إلى الأمام. ويجب أن لا نتخلى أبدا عن العمل من أجل الإنهاء الرسمي لهذا الصراع وتحقيق سلام دائم للجميع في هذه المنطقة.

وأود الآن أن أقدم تقريرا موجزا عن ليبريا، البلد الذي نجرؤ على أن نقول إنه على الأرجح البلد الذي تنال من أجله الأمم المتحدة أفضل سجل أداء لها على الإطلاق. في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أي بعد نحو ثمانية أشهر على قيامي بتولي رئاسة ليبريا بصفتي أول امرأة تُنتخب لهذا المنصب في أفريقيا، ألقيت خطابا أمام هذه الهيئة، وحددت فيه رؤيتي لبلد عانى من دمار شبه كامل – بلد كان أفضل مثال للدولة التي انهارت تقريبا. وفي ذلك الحين، قلت إن ليبريا قد عادت وإنها تتقدم على طريق لا رجعة فيه نحو السلام والتنمية.

واليوم جئت لأجدد ذلك العهد. جئت لأبلغكم عن مدى التقدم الذي تم إحرازه على ضوء ما ورثناه. وينبغي أن نتذكر أننا ورثنا حالة كان فيها ما يقرب من ثلثي الليبريين يعيشون تحت خط الفقر، وكان معدل الفقر حتى أعلى من ذلك في المناطق الريفية. لقد انهار الاقتصاد، وهبط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩٠ في المائة في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٥ – وهو أكبر هبوط اقتصادي يتم تسجيله على الإطلاق في العالم. وكانت المؤشرات سيئة جدا في مجالات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية والأمن الغذائي والبنية التحتية، بل وكانت أحيانا تتجاوز الحدود القياسية.

وقد بدأت حكومتي، بدعم من الشركاء الدوليين، باتخاذ الخطوات لتعجيل تعافي البلد بأكمله. كانت هناك حاجة أولا إلى اتجاه واضح في شكل رؤية وطنية أو برنامج وطني، يسهم في صياغته الشعب باعتباره ملكاً له؛ وثانيا، استعادة السمعة والجدارة الائتمانية للبلد على الصعيد

الدولي؛ وثالثا، إظهار القيادة اللازمة للشعب – أي القيادة القوية والملتزمة والمتسمة بالتركيز.

وقد قامت حكومتي، بالتعاون مع المجتمع المدني، بإجراء مشاورات واسعة النطاق مع الناس في جميع أنحاء البلد. وأدى ذلك إلى إيجاد إطار للحد من الفقر وإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستراتيجيتنا للحد من الفقر لفترة السنوات ٢٠٠٨-٢٠١١ هي الآن قائمة وترتكز على أعمدة توطيد السلام والأمن، وإنعاش الاقتصاد، وتعزيز الحكم وسيادة القانون؛ وإعادة تشييد البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية.

ومن الواضح أن تلك السنوات الثلاث لم تكن وقتا كافيا لإنجاز المهام الشاقة المحددة في استراتيجيتنا للحد من الفقر؛ وهي جزء من عملية تهدف إلى التنمية الطويلة الأجل التي ستستمر إلى ما بعد عام ٢٠١١. وهي جزء من عملية يجب أن تصيغ تصديات فعالة لأزمتي الغذاء والطاقة وللآثار غير المحددة بعد لتغير المناخ. ومع ذلك، يضع شعب ليبريا ثقته بهذه الاستراتيجية، لأنهم يرون أن سياستنا للأمن القومي، التي تدعمها الأمم المتحدة، تؤتي الآن ثمارها المرجوة.

كما أنهم يعرفون أننا، رغم البدء من قاعدة منخفضة، قد شهدنا نموا بمعدل أكثر من ٩ في المائة في عام ٢٠٠٧. إن الطرق والمباني يتم إنشاؤها في العديد من الأماكن؛ ويُعاد فتح العيادات الصحية أو يتم إنشاؤها في الأماكن التي لم تكن متوفرة فيها من قبل؛ والإنتاج الزراعي آخذ في الازدياد؛ والدين الخارجي الضخم في طريقه إلى الإلغاء، وذلك بفضل الدعم الاستثنائي المقدم من شركائنا.

ونحن نعتقد أن هذه هي قصة نجاح حقيقي لبلد خارج من دمار شديد وفي فترة زمنية قصيرة جدا. ولكننا مدينون في ذلك أولا لشعبنا – شعب ليبريا – ومدينون من الناحية الاستراتيجية ومن حيث الأهمية للمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة. إن وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا هو أمر قد أعطى الشعب الأمل في أنه لا يتعين عليه الاستسلام إلى التهديد الذي يتعرض له السلام والتنمية من جراء النسبة الكبيرة من الشباب العاطلين والذين لا يمكن أن يستوعبهم اقتصاد لا يزال شديد الضعف، على الرغم من مستوى نموه المرتفع.

إنني أنتمي إلى قارة لا تزال فيها القيادة النسائية – خاصة للدولة أو الحكومة – أمرا بعيدا عن التصور في بعض الدوائر. وليس لدي على الصعيد العالمي سوى عدد قليل من الزميلات. وللمساعدة على توعية وتنشيط العالم بشأن واقع القيادات النسائية، أقوم أنا وصديقتي وزميلتي السيدة تاريا هالونين، رئيسة فنلندا، بتنظيم ندوة دولية بشأن تمكين المرأة وقيادتها وتنميتها، والتي ستُعقد في اليوم الدولي للمرأة في آذار/مارس ٢٠٠٩ في منروفيا. وأعتقد أن هذا يتيح لنا فرصة لبذل جهود خاصة لدعم النساء الراغبات في السعي إلى مناصب انتخابية عامة ولتشجيع نساء أخريات على السعي إلى تلك المناصب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غولدينغ (جامايكا)

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشكر الرئيس على العمل العظيم الذي يضطلع به مع زملائه من أجل عالم سترثه الأجيال القادمة. واسمحوا لي أن أقول بدون لبس إن ليبريا لم تقف على قدميها من جديد فحسب، بل أننا ننعم بالعافية والبركة. إننا نشكر كل من ساهم في تحقيق هذا التقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلت بها للتو.

اصطحبت السيدة إيلين جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تركيا.

اصطحب السيد عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس غول (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأخلص التهانئ للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، السيد سرجيان كريم، على قيادته المقتدرة أثناء ولايته.

وبالنسبة لتركيا، فإن ميثاق الأمم المتحدة يعكس التطلعات المشتركة للبشرية ويعبر عن ضميرها. وتوفر الأمم المتحدة بوصلة سياسية وأخلاقية لجهودنا من أجل نظام دولي عادل، نظام أفضل يمنع نشوب صراعات جديدة، ويضمن صون حقوق الإنسان ويؤدي إلى توزيع الازدهار على نحو أكثر عدلا واستدامة.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتقد أن المهمة الأكثر إلحاحا أمام المجتمع الدولي هي القيام بأقصى سرعة ممكنة بسد الفجوة الشاسعة بين الأكثر ثراء والأقل حظا. وقد حققنا بالتأكيد تقدما هاما في هذا الاتجاه، بما في ذلك التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن كفاحنا ضد الفقر، والأمية، والأمراض الوبائية، ووفيات الأطفال، وتغير المناخ، ما زال بعيدا عن غايته. بل على النقيض من ذلك، فإن تقلبات أسعار الوقود، والأزمة الغذائية، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، قد أدت إلى تحديات إنمائية أشد وإلى بيئة أمنية أخطر. وفي ظل تلك الظروف، فإن مكافحة الإرهاب، والعنصرية، وكره الأجانب، وكل أشكال التميز والتعصب الديني، تكتسي أهمية خاصة.

ولا بد لنا حقا من أن نتحلى بأقصى درجات اليقظة ضد مخاطر التنافر بين الثقافات والأديان المختلفة. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة تحالف الحضارات، التي نرعاها بالاشتراك مع إسبانيا تحت رعاية الأمين للأمم المتحدة، تعتبر أداة هامة يمكن أن تجنبنا سلوك مثل ذلك المسار المحفوف بالمخاطر.

وستظل تركيا رائدة في النهوض بأهداف هذه المبادرة التي تحظى بالدعم على نطاق العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويحدونا الأمل في أن مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات، المؤلفة حاليا من ١٤ منظمة دولية و ٧٦ بلدا تمثل مناطق مختلفة، من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا وآسيا، ستظل تنمو باستمرار. وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى استضافة اجتماع المنتدى الثاني لتحالف الحضارات في اسطنبول في نيسان/أبريل القادم.

وكما أشرت، فإن القضية الأولى على رأس أولويات جدول أعمالنا هي ضرورة التصدي لمشاكل العالم النامي. وما من شك في أن البلدان النامية ينبغي أن تحصل على كل المساعدة التي تحتاج إليها لتحقيق التنمية المستدامة. ولا بد من دعمها في إطار جدول أعمال إنمائي عالمي متجدد ومن خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية وتعزيز المرافق التجارية. ومن جانبنا، فإن تركيا تسعى إلى المساهمة في هذا الجهد، في المقام الأول، من خلال زيادة المساعدة الإنمائية. كما أن تركيا توفر مرافق خاصة للتنمية والصحة والتعليم والمشاريع

الزراعية في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لبرامج المساعدة المتزايدة بشكل سريع تلك، نالت تركيا الاعتراف من جانب المجتمع الدولي بوصفها بلدا مانحا ناشئا.

إن مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري المعني بأقل البلدان نموا، الذي استضافته تركيا في اسطنبول في العام الماضي، قد أظهر بوضوح التزامنا بالمساعدة الإنسانية والإنمائية. كما أننا عرضنا استضافة المؤتمر الوزاري الرابع لأقل البلدان نموا. وبالمثل، فإن مؤتمر القمة الأول لتعاون تركيا – أفريقيا الذي عقد في الشهر الماضي في اسطنبول أتاح فرصة هامة لاستكشاف سبل جديدة للتعاون مع القارة الأفريقية.

وتركيا ملتزمة أيضا بمكافحة الاحترار العالمي، الذي تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للعالم برمته، ولكنها أشد خطورة بالنسبة للبلدان النامية. وفي ضوء ذلك، فإننا نساهم بدور نشط في المفاوضات الجارية لصياغة الاتفاق العالمي الجديد بشأن تغير المناخ الذي سيحل محل بروتوكول كيوتو.

كما تولي تركيا اهتماما خاصا لأزمة المياه العالمية. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي سنستضيفه في اسطنبول في آذار/مارس القادم سيكون ملهما لتفكير جديد وعمل ملموس بشأن هذه القضية الهامة.

وإذ أنتقل إلى المسائل السياسية التي تعصف بمنطقتنا، يسعدني أن ألاحظ أن تركيا تسهم بنشاط في النهوض بالسلام من خلال تيسير الحوار. وما فتئنا نعمل جاهدين أيضا من أجل تعزيز الشعور بالملكية المشتركة للمسائل الإقليمية فيما بين جيراننا عبر سلسلة من مبادرات التعاون الإقليمي. وإذ تستمد تركيا التشجيع من قوة علاقاتها الإقليمية، فقد شرعت في مبادرة أخرى لمنع نشوب مزيد من الصراعات في منطقة القوقاز التي عانت من الصدمة مؤخرا. وفي هذا الصدد، أعتقد أن برنامج تحقيق الاستقرار والتعاون في القوقاز الذي اقترحته تركيا يمكن أن يكون إطارا هاما لتهيئة مناخ من الثقة في المنطقة، يسمح لنا بمناقشة مشاكلنا المشتركة على خلفية ديمقراطية.

وعلى ضوء الانطباعات التي تركتها الزيارة التي قمت بها إلى جيراننا في أرمينيا وأذربيجان وزيارة رئيس الوزراء أردوغان إلى الاتحاد الروسي وجورجيا، فإن جميع الأطراف المعنية تبدو متجاوبة مع الفكرة، ويحدونا الأمل في أنها ستعطيها فرصة للنجاح. وأعتقد مخلصا أن المنظور الإيجابي الناتج عن ذلك سيساعد على حل الصراعات المجمدة، بما في ذلك مسألة ناغورنو – كاراباخ المحتلة، واحترام مبدأ السلامة الإقليمية. ومما لاشك فيه أن ذلك المنظور سيساعد أيضا على تحسين العلاقات الثنائية بين بلدان المنطقة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لقد آن الأوان منذ وقت طويل أيضا لتسوية الصراعات في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وتؤيد تركيا بقوة جميع المساعي الرامية إلى تحقيق حل دائم لتلك المشكلة المركزية والتخفيف من مأساة الشعب الفلسطيني. كما تبذل تركيا كل جهد ممكن للإسهام في دفع المسارين السوري واللبناني. ومن بين آخر الأمثلة على ذلك محادثات السلام غير المباشرة التي بدأتها سورية وإسرائيل برعاية تركيا، في أيار/مايو الماضي في اسطنبول.

وفي العراق، أيضا، تقف تركيا بحزم إلى جانب حكومة وشعب العراق. وعلاوة على جهودنا الثنائية، يسرني على نحو خاص رؤية عملية بلدان الجوار، التي أطلقتها قبل خمسة أعوام، وهي تسير بشكل جيد. وإذا أردنا لجهود المجتمع الدولي أن تنجح، ينبغي للشعب العراقي أن يسوي

خلافاته من خلال الحوار والحلول التوفيقية بشأن المسائل الخلافية، ومن بينها المركز النهائي لكركوك.

وأفغانستان مثال آخر لبلد تستثمر فيه تركيا على نحو كبير في مستقبل دولة تربطنا بها علاقات تاريخية خاصة. وستواصل تركيا الإسهام في كفالة أمن شعب أفغانستان وفي ما يبذله من جهود في مجال التعمير. كما سنواصل مبادراتنا لتهيئة بيئة تؤدي إلى ضمان الملكية والتعاون على الصعيد الإقليمي، لا سيما بين باكستان وأفغانستان. ويكتسي ذلك الأمر القدر ذاته من الأهمية الحيوية بالنسبة للكفاح المشترك ضد الإرهاب ومن أجل استقرار المنطقة.

وأخيرا، فإن التسوية العاجلة والسلمية لمسألة برنامج إيران النووي، وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزامات المترتبة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وباحترام الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، مازالت في صدارة جدول أعمال الدبلوماسية التركية النشطة.

وأنا على يقين بأن الحلول الممكنة لفرادى الصراعات في الشرق الأوسط لن تكون مستدامة إلا إذا اعتمدنا نهجا شاملا يقوم على رؤية إيجابية للمستقبل. ولذلك، أدعو جميع الأطراف إلى أن تأخذ في الحسبان على نحو جاد الفكرة القائمة منذ وقت طويل المتمثلة في الترتيبات الجماعية لمنع نشوب الصراعات وتسويتها، التي ستعزز الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال بناء الثقة، وتيسير الحوار السياسي وتشجيع التعاون الاقتصادي والثقافي في الشرق الأوسط.

وتركيا تؤيد تأييدا كاملا الجهود الدبلوماسية الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية في قبرص. ويكمن الحل في إقامة دولة جديدة قائمة على الشراكة تتألف من دولتين مؤسستين متساويتين من حيث المركز. وينبغي أن تقوم العملية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف على أساس معيار الأمم المتحدة المتعلق بثنائية المنطقة والمساواة السياسية بين الجانبين. ونرحب بمفاوضات التسوية الشاملة التي بدأت مؤخرا بين الزعيمين في إطار المساعي الحميدة للأمين العام، ونؤيدها تأييدا راسخا.

وفي نفس الوقت، أعتقد أنه قد طال انتظارنا لبذل جهود من أجل إنهاء العزلة غير العادلة للقبارصة الأتراك الذين صوتوا بشجاعة مؤيدين التسوية الشاملة لمشكلة قبرص عام ٢٠٠٤، وهي خطة رفضها الجانب الآخر لسوء الطالع.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه لا غنى عن الأمم المتحدة من أجل حل كل تلك المسائل. وبالفعل، لا يمكن أن نحقق آمال الدول وتوقعاتها دون أن يكون لدينا هيئة عالمية فعالة تؤدي عملها بكفاءة. ولهذا السبب، نولي أهمية قصوى لإصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها ومواصلة تعزيزها. ولذلك أيضا، تعزز تركيا باستمرار مشاركتها وإسهامها في جميع جوانب جدول أعمال الأمم المتحدة، في مجالات تمتد من التنمية إلى حفظ السلام وحقوق الإنسان.

وبروح المسؤولية تلك أيضا، قررت تركيا تقديم ترشيحها لشغل مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. فلم تُمثّل تركيا في المجلس طيلة نصف قرن تقريبا، ونعتقد أن المقومات الرئيسية لسياستنا الخارجية، إلى جانب سجايانا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ستمكننا من الإسهام بقيمة مضافة في عمل المجلس.

وآمل أن الجمعية العامة، بدعمها القيم، ستشرفنا بإتاحة الفرصة لتركيا للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كريستينا فيرناندیث دي كيرشنر، رئيسة جمهورية الأرجنتين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية الأرجنتين.

اصطحبت السيدة كريستينا فيرناندیث دي كيرشنر، رئيسة جمهورية الأرجنتين ، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كريستينا فيرناندیث دي كيرشنر، رئيسة جمهورية الأرجنتين، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فيرناندیث دي كيرشنير (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بوصفي أول رئيسة دولة في تاريخ بلدي، أود أن أخاطب هذه الجمعية بالحديث أولا عن مسألة حقوق الإنسان. وكما يعلم الأعضاء، تشكل سياسة الاحترام المطلق لحقوق الإنسان وتعزيزها، بالنسبة لبلدي، إحدى روافد سياسات الدولة.

وفي ذلك السياق، أود أن أحث جميع الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تدعمها بلادي بكل فعالية وشاركت شخصيا في التوقيع عليها بصفتي السيدة الأولى لجمهورية الأرجنتين، في باريس في السنة الماضية، إلى جانب ٧٣ وفدا آخر، على المصادقة عليها. فلم تصادق عليها حتى الآن سوى أربعة بلدان، هي الأرجنتين وألبانيا والمكسيك وهندوراس. وأعلم أن جمهورية فرنسا سوف تصادق عليها قريبا، غير أنه لا بد لنا جميعا أن نلتزم التزاما حازما بكفالة أن تشكل حرمة الأشخاص إحدى المبادئ التوجيهية لجميع الدول.

وفي هذا الصدد، أود أن أقدم أيضا مبادرة أمريكا اللاتينية لتحديد هوية الأشخاص المفقودين. وأود أن أقول أيضا إننا، مع مؤسسة غواتيمالا للطب الشرعي الأنثربولوجي والفريق الأرجنتيني للطب الشرعي الأنثربولوجي وفريق بيرو للطب الشرعي الأنثربولوجي، نشجع هذه المبادرة لإنشاء مصرف للهوية الوراثية تمكننا من تقديم تقارير دقيقة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد هوية الضحايا بصورة سليمة.

ونرى أن شهادة النساء اللواتي معنا اليوم هنا في الجمعية شهادة قيّمة، وهن عضوات لاس أبويلاس دي بلازا دي مايو – جدات بلازا دي مايو – اللائي فكرن في إنشاء هذا المصرف للمعلومات الوراثية. لقد استعدن، من طي النسيان والاختفاء، ٩٥ حفيدا من أصل الـ ٥٠٠ الذين اختفوا، وهم أطفال السجناء السياسيين الذين اختفوا في ظل حكم الديكتاتورية السابقة في الأرجنتين.

إن عمل هؤلاء النساء شاهد حيّ، حتى في خضم المحنة وضد إرهاب الدولة، على ما يعني ذلك ليس فقط في بلدي بل في الجمهوريات الأخرى، وأنه من الممكن التغلب على الموت والكفاح من أجل الحياة. إن استعادة هؤلاء الأطفال تظهر كم هو هام وحاسم دعم هذا النوع من المبادرات وتؤكد على أهمية العمل الذي تم القيام به لمعرفة هوية ضحايا حروب البلقان وضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر على مركز التجارة العالمي.

وفي الحرب ضد الإفلات من العقاب، الذي هو سياسة الدولة في جمهورية الأرجنتين، لا يفوتنا أن نذكر قضية هي بالنسبة لنا بلا شك دعامة أخرى لهذا الكفاح المستمر. لقد عانى بلدي، جمهورية الأرجنتين، من هجومين في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤. فلقد تم تفجير السفارة

الإسرائيلية في عام ١٩٩٢ ووقع تفجير الجمعية الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة في عام ١٩٩٤.

وفي العام الماضي، أمام هذه الجمعية، طلب الرئيس السابق كريشنر من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الإنتربول، المصادقة على أوامر القبض التي أصدرتها وزارة الداخلية في بلدي على المواطنين الإيرانيين المتهمين بالمشاركة في تفجير مبنى الجمعية الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة. وبعد أيام صدقت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عليها، وصدرت أوامر القبض الدولية بناء على ذلك. إنني أدعو جمهورية إيران الإسلامية، إلى الموافقة مشكورة، امتثالا للقانون الدولي، على أن نظام العدالة في الأرجنتين يستطيع أن يحاكم هؤلاء المواطنين المتهمين في محاكم علنية وشفافة مع كامل الضمانات التي يوفرها النظام الديمقراطي.

وأمام جميع البلدان المجتمعة في هذه الجمعية، ومن منطلق القناعة التي أتمسك بها دائما، أعلن أنه ينبغي احترام الأبرياء إلى أن تتم إدانة الفرد والحكم عليه من قاض كفوء، وأود أن أؤكد أنه، في بلدي، سيحصل هؤلاء المواطنون على محاكمة عادلة وعلنية وبمشاركتهم بصورة كاملة ومع جميع الضمانات التي يكفلها القانون الأرجنتيني وإشراف المجتمع الدولي. ونظرا لخطورة هذه الأحداث، سيضمن ذلك لجمهورية إيران الإسلامية أن تتوخى تلك المحاكمة الإنصاف والحقيقة والعدالة.

ولذا، أحث مرة أخرى على احترام هذا الطلب المقدم من نظام العدالة الأرجنتيني والمقبول لدى الإنتربول، امتثالا للقانون الدولي ولأن ضمان الوصول إلى العدالة وهو ما يثبت حقا أننا نحترم الحقيقة والعدالة والحرية، وذلك ليس من شأنه أن يسهم بلا شك في توفير الحقيقة للجميع – وليس للأرجنتين فحسب – بل للمجتمع الدولي برمته في وقت تعتبر فيه الحقيقة والعدالة قيمتين دوليتين بعيدتي المنال على الصعيد الدولي.

وفي هذه القاعة، وعلى نحو ما ظللنا نفعل منذ عام ٢٠٠٣، أود أن أدعو إلى إصلاح هيئاتنا المتعددة الأطراف – ليس فقط الأمم المتحدة التي تضمنا جميعا، بل أيضا المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وهذا يعنينا جميعا وهو ضروري لإعادة إنشاء التعددية التي فقدناها، مما يؤدي إلى عالم أكثر أمنا. إن المنظمة بحاجة إلى إصلاح، ليس من وجهة نظر النهج العقائدي للعالم، وإنما لتلبية الحاجة الحقيقية للدول لكفالة الطابع الوظيفي والتنفيذي المركز على النتائج لأنشطة المنظمة وتدخلاتها.

وفي هذا السياق، أود أن أعرض بكل تواضع نموذجا من منطقتنا، أمريكا الجنوبية، للطريقة التي تمكنا بها في الفترة الأخيرة من إثبات أنه يمكن تحقيق التعددية بالرغم من الاختلافات في النهج والرؤية بين مختلف الحكومات في منطقتنا.

وأنا أنظر هنا إلى الرئيس إيفو موراليس– الرئيس الشرعي لجمهورية بوليفيا الشقيقة. وأود أن أقول إنه، قبل بضعة أيام، اجتمع اتحاد دول أمريكا الجنوبية دعما للمشروعية الديمقراطية في ذلك البلد. وفي ممارسة ملموسة لتعددية الأطراف، تمكن رؤساء الدول، الذين لا يتشاطرون دائما وجهات النظر أو المصالح نفسها عند اتخاذ القرارات، من العمل بصورة جماعية على التوصل إلى قرار وخطة عمل لمساعدة جمهورية بوليفيا الشقيقة المتضررة من أولئك الذين لا يحترمون الإرادة الديمقراطية للشعب التي عبر عنها بحرية من خلال الانتخابات.

وتلك ليست تجربتنا الوحيدة في تعددية الأطراف. فقبل ذلك، في اجتماع مجموعة ريو في الجمهورية الدومينيكية، وفي وقت الحادث الذي وقع بين جمهوريتي

إكوادور وكولومبيا الشقيقتين، تدخل رؤساء الدول وتمكنوا من معالجة الصراع الذي، حسب التاريخ، كان يمكن في حالات أخرى أن يتطور بالتأكيد إلى صراع مسلح بين بلدين شقيقين.

وما أريد قوله إلى جانب ذلك هو أن ممارسة التعددية بالنسبة لنا ليست مجرد خطاب مكرر. إنها قناعة راسخة وسياسة ملموسة وموضوعية، تأتي بنتائج فيما يسمى عادة بالأقاليم الناشئة، حيث نستطيع تقديم نماذج للتعاون المتعدد الأطراف في التغلب على الصراعات.

أما الإصلاح الآخر الذي دعونا له دوما فهو إصلاح المؤسسات الائتمانية الدولية، ولكن بصفة أساسية إصلاح النموذج الاقتصادي الذي يجعل من توليد الثروة محورا للاقتصاد الوهمي وعالم الأموال. وتدل الأيام الماضية على أن تلك القضايا، وتلك المواقف، ليست نتيجة لانحياز عقائدي أو أفكار جامدة، بل للملاحظة الموضوعية لما يجري من حولنا.

واليوم لم يعد بإمكان أحد أن يتكلم عن ”أثر الكايبيرينا“ أو عن ”أثر التيكيلا“ أو ”أثر الأرز“ أو عن الأثر الذي كان دائما يدل على انتقال الأزمة من البلدان الناشئة نحو المركز. فاليوم، إذا أردنا أن نطلق على هذا الأثر اسما، لعلنا نسميه ”أثر الجاز“، الذي ينتقل من مركز الاقتصاد الأول في العالم وينتشر في أرجاء العالم كله. ولا تجعلنا تلك الحالة راضين أو سعداء.

فنحن على النقيض من ذلك نعتبر هذه بالفعل فرصة تاريخية نتمكن فيها من استعراض السلوك والسياسات، لأنه كان يقال لنا، نحن بلدان أمريكا الجنوبية، خلال فترة توافق آراء واشنطن إن السوق كفيل بحل كل شيء؛ وإن الدولة لا ضرورة لها؛ وإن تدخل الدولة ضرب من الحنين إلى الماضي من جانب الفئات التي لم تدرك كيف تطور الاقتصاد. غير أن ما نشهده الآن هو أضخم تدخل دولة تدركه الذاكرة ومن المكان بالذات الذي كان يقال لنا فيه إن الدولة ليست ضرورية، بل وفوق ذلك في إطار عجز مالي وتجاري لا يصدق.

إن بلدي، جمهورية الأرجنتين، إذا واصل نموه بالمعدلات التي ينمو بها منذ عام ٢٠٠٣، سيكمل هذا العام أكبر دورة للنمو اقتصادي في تاريخه الذي يناهز ٢٠٠ عام. وقد أشرنا دائما إلى ضرورة وجود الدولة، وبصفة أساسية لأن السوق لا يخصص الموارد لأشد القطاعات ضعفا، ولأننا نرى الدولة بمثابة همزة وصل بين مصالح المجتمع ومصالح السوق.

فمنذ عام ٢٠٠٣، خفضت الأرجنتين ديونها لتبلغ نسبتها الآن ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت غارقة في ديون تصل نسبتها إلى ١٦٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وقد سددنا بالكامل ديننا لصندوق النقد الدولي، وأعلنا قبل حوالي ١٥ يوما أننا سننهي ديوننا مع نادي باريس، وكان موعد سداده قد حل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، أي في نفس العام الذي تسلم فيه أول رئيس ديمقراطي مقاليد الحكم، بعد زوال الدكتاتورية. وقد أعلنت بالأمس في مجلس العلاقات الخارجية هنا في نيويورك أن الأرجنتين تلقت عرضا من ثلاثة مصارف بالغة الأهمية تمثل أصحاب السندات الذين لم ينضموا إلى استبدال السندات في عام ٢٠٠٥ وهم يقترحون القيام بذلك تحت ظروف أكثر ملاءمة لبلدي، الأرجنتين، من استبدال عام ٢٠٠٥.

وهكذا نحن لا نرى فقط أن استراتيجيتنا كانت صحيحة وإنما نرى من الضروري تماما أن نستعرض، وبقدر كبير من التواضع الفكري، ما يحدث اليوم في الأسواق ونرى ما هي الحلول الممكنة للتغلب على هذه الحالة. ولدينا نحن

البلدان الناشئة ميزة كبرى فيما لا نملكه، فلن تأتي وكالة للمخاطر الاستثمانية، ولن يأتي أحد من صندوق النقد الدولي لإبلاغنا بما نفعله، فليس لدينا بلد عظيم نما على أساس من اقتصاده الحقيقي واليوم لديه بالفعل مشاكل ناجمة عن اقتصاد الكازينوهات أو الاقتصاد الوهمي، وكان يُعتقد فيه أن الرأسمالية وحدها يمكن أن تنتج الأموال. وأقول دائما إن الرأسمالية نظام تم اختراعه لكسب المال، ولكن على أساس إنتاج السلع والخدمات والمعارف. أما الأموال وحدها فلا تنتج مزيدا من الأموال. بل يتعين أن تمر بدائرة الإنتاج والعمل والمعارف والخدمات والسلع لكي تنشأ دورة حميدة يمكنها إدرار الرفاهية للمجتمع بأسره.

وأخيرا، أود أن أذكر شيئا لا يؤثر فقط على بلدي ويتجاوز موقعه الجغرافي بل يؤثر أيضا في هذه الجمعية وفي ضرورة مواجهة القرن الحادي والعشرين بدون جيوب استعمارية. وهنا أشير إلى مسألة جزر مالفيناس، فعلى الرغم من القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة، وبالرغم من جميع التدابير المتخذة هنا لكي توافق المملكة المتحدة، وفقا لما تحدده المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، على التفاوض السلمي بين الأطراف، يرفض البلد المذكور بإصرار أن يناقش قضية جزر مالفيناس مع جمهورية الأرجنتين.

وأرى أنه ينبغي لدولة عضو في مجلس الأمن، ومن دول العالم الرئيسية المدافعة عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، أن تقدم دليلا ملموسا على أن ذلك ليس مجرد كلام وعلى أنها مقتنعة فعلا بضرورة إنهاء هذا العار، وهو وجود جيب استعماري في القرن الحادي والعشرين. ونظرا لأن جزر ملفيناس بالنسبة لأهل الأرجنتين هي أيضا سياسة دولة، أود أن أطلب مرة أخرى، كما طلب مختلف الرؤساء الذين تكلموا قبلي، ما قدمته هذه الهيئة باستمرار من التعاون في حث المملكة المتحدة من جديد على قبول الامتثال للقانون الدولي وإظهار رغبتها الجدية في بناء عالم مختلف ومواطنين مختلفين.

وختاما، أود أن أخاطب جميع الرجال والنساء الذين يحملون مسؤوليات مؤسسية وحكومية في أي من أفرع الدولة في بلدانهم لكي يدعوا من جديد إلى إجراء التحول في السياسة الدولية الذي وجد أكمل تعبير عنه في هذه الهيئة. وليس إصلاح الصكوك الذي نطلبه مجرد مسألة تجميلية وصياغات وتغييرات لا تكاد تخفي بقاء كل شيء على حاله. فالموقف الحالي، وتعقيدات العالم المقبل، من حيث الغذاء والطاقة، تقتضي منا جميعا أن نعيد النظر في سلوكنا وفي النماذج الذي نتبعها. وعلينا أن نتقبل بكل تواضع بأن من الضروري بناء عالم مختلف عن العالم الذي لدينا حتى اليوم – عالم يسود فيه احترام حقوق الإنسان واحترام إرادة الشعوب واحترام المختلفين عنا، الذين لا يفكرون كما نفكر أو الذين يعبدون ربا مختلفا، عالم ليس مجرد كتاب للنوايا الطيبة منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ولكنه حقيقة نراها تتبلور على نحو أكثر قليلا كل يوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيسة جمهورية الأرجنتين على الخطاب الذي ألقته من فورها.

أصطُحبت السيدة كريستينا فيرناندیسر دي كيرشنر، رئيسة جمهورية الأرجنتين إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطُحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مارك رافالومانانا (تكلم بالفرنسية): قبل ثماني سنوات وفي هذه القاعة بالذات اعتمدنا رسميا نحن قادة العالم الأهداف الإنمائية للألفية. وقبل ثلاث سنوات استعرضنا الأهداف لتقييم التقدم المحرز حتى الآن. وأدركنا أن الأهداف كانت في مهب الريح حيث كانت هناك مخاوف من عدم إحرازها بحلول عام ٢٠١٥، وقد سلمنا جميعا أنه لا يمكن لنا تحقيقها إلا بزيادة جهودنا زيادة كبيرة.

هل بوسعنا الوفاء بتلك الوعود والالتزامات؟ أخشى انه ليس بوسعنا ذلك. إن الحالة أكثر تعقيدا عما كانت عليه قبل ثلاث سنوات. إذ أننا نواجه أزمة غذاء عالمية وأزمة اقتصادية عالمية وأزمة أمن عالمية مع حرب وعداوات سياسية منتشرة في جميع أرجاء العالم. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى الحد من الانقسامات بين العالم الغني والعالم الفقير، قصر كثيرا التقدم الذي أحرزناه حتى الآن في الأهداف الإنمائية للألفية عن المرمى الذي وضعناه.

أن تلك الأزمات العالمية على جانب كبير من الأهمية لأنها تهدد بإعاقة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥. وستكون غلطة فاحشة إن لم نفعل شيئا للحيلولة دون وقوعها. وعلينا أن نظل مركزين على المنجزات. وأنني اقدر أيما تقدير المعونة والمساعدة اللتين يقدمهما المانحون والمنظمات الدولية. وهذه المؤسسات وبرامجها تحدث فرقا في الحياة اليومية للناس في جميع أرجاء أفريقيا بما في ذلك مدغشقر.

وفي مدغشقر، على سبيل المثال، فإن معدل الوفيات لمن هم دون سن الخامسة قد هبط من ١٥٩ إلى ٩٤ وفاة في كل ١٠٠٠ طفل. وقد زاد التسجيل في المدارس الابتدائية من ٦٧ في المائة إلى ٩٢ في المائة. وقد نهض من الفقر في السنوات الخمس الماضية نحو مليون شخص من أبناء مدغشقر. ولم يكن بالإمكان تحقيق تلك الأهداف من دون دعم المجتمع الدولي.

ومن سوء الطالع أن المساعدة الإنمائية الرسمية ماضية في التناقص، بينما المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي ما برحت غير كافية. وإن هدف الـ ٠,٧ من إجمالي الناتج القومي المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية والذي وضع بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية. وقد ركز الأمين العام عن حق في تقريره عن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا (A/63/830) على أن معظم الدول المانحة الثرية لم تف بوعودها تجاه مساعدة اشد البلدان فقرا. ونفس التقرير يوصي بأن البلدان المانحة يجب أن تزيد مساعدتها بنسبة ١٨ بليون دولار في السنة للوفاء بالتعهد المتعلق بتقديم خمسين بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠.

وفي أفريقيا ما زلنا نتحمل نتائج تلك الوعود المنكوثة. وأفريقيا لا تستطيع كسر طوق هذه الحلقة المفرغة من الفقر، والأسر تواجه صعوبات في إطعام أنفسها، وعدد من الأسر التي يتوفر لها الوصول إلى ماء الشرب الآمن والهياكل الأساسية الكافية للتصحاح ضئيل جدا. وأهيب بالدول المانحة أن تفي بوعودها وأن تتحلى بالقيادة وتوضح لشعوبها سبب دعمها للخطة الإنمائية للألفية فمكافحة الفقر التزام أخلاقي وأساسي لإقامة عالم مستقر وسلمي.

وندرك جميعا أزمة الغذاء العالمية الراهنة. فبالنسبة لنا ولغيرنا من البلدان، فهي عبء ثقيل يشكل تحديات جديدة عديدة. وأزمة الغذاء العالمية مردها بصورة جزئية إلى المعونات الزراعية المحلية وممارسات الحمائية المتعلقة بالتعرفة في البلدان المتقدمة النمو والتي لسنوات عديدة أثبطت الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. وفي أفريقيا نجد أنفسنا في ظروف

صعبة جدا. إذ أن لدينا إنتاج زراعي منخفض ونعتمد على الأسواق العالمية لإطعام شعوبنا. غير أنه مع الارتفاع الشديد في أسعار السلع لا نستطيع توفير المواد الزراعية الأساسية اللازمة للبقاء. أننا في أزمة ليس لها مثيل. فارتفاع أسعار المواد الغذائية يدفع بالكثير من الناس إلى براثن الفقر المدقع.

إن المجتمع الدولي عليه القيام بعمل عاجل منسق لمواجهة الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية في البلدان الفقيرة والضعيفة. وإن سياسات التجارة العالمية لا بد لها من أن تعزز الأمن الغذائي للجميع. ويجب على البلدان النامية أن تصلح من سياسة المعونة الزراعية وأن تعدل من الاستراتيجيات والممارسات التي تزيد من تطاير الأسعار الدولية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية في توسيع نطاق الزراعة لديها وتعزيز الاستثمار الزراعي والبنية التحتية اللازمة للتنمية الريفية.

ولا بد للاستراتيجيات الإنمائية الزراعية الجديدة من أن تتطرق إلى ضرورة إدارة بيئية وتنمية مستدامة ومقاومة المحاصيل للإمراض وتغير المناخ. وبالنسبة لأثر تغير المناخ العالمي فإن المحافظة على التنوع البيولوجي الصحي أمر هام جدا لأداء إنتاج مستدام في المستقبل.

ويمثل صغار المزارعين ٨٠ في المائة من مجموع سكان أفريقيا وهم عناصر رئيسية في تنميتها. ويجب علينا دعمهم من خلال سائر البرامج التي تركز على التدريب والوصول إلى التمويل والمعدات والتسويق وعمليات التوزيع.

ولا بد أن يصبح مزارعو الكفاف هؤلاء جزءا لا يتجزأ من نموذج جديد للإنتاج الزراعي والتنمية الاقتصادية والإدارة البيئية وأن يستفيدوا من هذا النموذج. وفي ذلك الصدد، أقدر القيمة الحقيقية للديناميكية الجديدة للنهج الواقعي الذي تتخذه منظمة الأغذية والزراعة.

وأود أن أبلغكم بالعمل الذي نقوم به في مدغشقر بغية التصدي لتحدي الأمن الغذائي. ونيتنا الرئيسية هي زيادة إنتاجية الزراعة في مدغشقر وجعلها أكثر استدامة وأكثر انفتاحا للابتكار وللأعمال الحرة، على النحو الذي توضحه مبادرة مدغشقر لمزارعي المستقبل.

فعلى سبيل المثال، نحن نقوم بتشجيع الاستخدام الواسع النطاق لنظام تكثيف الأرز، الذي طور في مدغشقر في الثمانينات، بوصفه أسلوبا للإنتاج غير ضار بالبيئة ويشكل جزءا هاما من الثورة الطبيعية، التي أطلقت مؤخرا في مدغشقر. وتقوم تلك الثورة على أساس استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على توازن إيكولوجي. وهي تحترم التربة والبيئة والسكان. وفي الوقت الحاضر، ونظرا لأن الأرز هو الغذاء الرئيسي لسكان مدغشقر، نحاول إبقاء السعر المحلي للأرز على مستوى معقول بغية حماية أكثر السكان ضعفا.

وإضافة إلى أزمة الغذاء تلك، فإننا نجابه تحديات هامة أخرى: تغير المناخ، وارتفاع أسعار الطاقة، وتقلبات الأسواق المالية وغيرها من التهديدات لسلامنا وأمننا. فما هي نتائج تلك التهديدات والتحديات؟

أولا، تحدث تلك التهديدات تأثيرا حادا على التعليم والصحة ورفاه السكان. وباختصار، إنها تحدث تأثيرا سلبيا للغاية على التنمية في بلدنا. ثانيا، تلك التحديات تتنافس الآن مع الأهداف الإنمائية للألفية. ويتم الآن توجيه العديد من الموارد المكرسة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلى أماكن أخرى. وهي تستخدم لإعادة تعمير البلدان التي دمرتها الحرب أو التي انهارت من جراء الصراعات الاجتماعية. كما أنها تستخدم لتحقيق الاستقرار في أسواق الغذاء وللوفاء بالطلب على الطاقة والتصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ.

إنني أدرك أن البلدان التي دمرتها الحروب وغيرها من الصراعات المسلحة وعصفت بها الكوارث البيئية أو المجاعة

بحاجة إلى المساعدة. وأفهم، وأؤيد جهود إعادة زراعة الغابات والحاجة إلى إنشاء محطات جديدة للطاقة المائية. ولكن الذي لا افهمه هو أن توفر جميع تلك التحديات والتهديدات أسبابا لتخلي البلدان عن وعودها بمضاعفة المعونة المقدمة للتعليم والصحة والبنية التحتية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا.

ولذلك السبب، شددت مرارا وتكرارا على أهمية المساعدة الدولية، وخاصة ضرورة زيادة تلك المساعدة وتحسينها وحسن تنسيقها، كيما يتسنى للمانحين أن يفوا بتعهداتهم المتفق عليها سابقا. وتوجد صلات بين الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات السياسية والاقتصادية والبيئية وغيرها من التحديات التي ذكرتها. وبالتالي، فإن توجيه المزيد من الاستثمار نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيسهم في التصدي لتلك التحديات. وفي الواقع، يشكل تحسين حالة أكثر الأشخاص المحرومين إحدى أفضل الوسائل لمواجهة التحديات.

ومع ذلك، علينا أن ندرك أن تلك التحديات لن تحل بمجرد تحويل الموارد من مشكلة إلى أخرى. ومن الواضح أن التحديات الأخرى تتطلب توفير موارد إضافية وتنسيقا أفضل للجهود. وقد تضررت أفريقيا أكثر من أي قارة أخرى من جراء أزمة الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة والتدهور البيئي وانتشار الأمراض وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولذلك السبب، أود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة وضع خطة مارشال جديدة لأفريقيا.

ويبدو أن العديد من زعماء العالم والرأي العام قد نسوا أو تجاهلوا الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكننا ملء سلة إحدى المجموعات بمزايا العولمة بينما نفرغ سلة مجموعة أخرى بتكلفة العولمة. ومن الواضح بشكل متزايد أنه يتم خدمة المصالح المحلية على حساب الاحتياجات الدولية. وأثبتت ذلك نتائج أحدث جولة لمنظمة التجارة العالمية. ويشكل عدم وجود سلطة مشتركة لاتخاذ القرار في المؤسسات الدولية والمنتديات العالمية عقبة كبيرة أمام إحراز تقدم في البلدان النامية وأمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أشهد أمما متحدة يمكنها أن تحشد الموارد والإرادة السياسية من أجل معالجة أصعب المشاكل – وأن تكلل بالنجاح.

إنني أشعر بالتفاؤل. وأعتقد أن بوسعنا أن نعكس مسار الحالة. وأناشدكم بصفتكم زعماء العالم. وعلى الجميع أن يسهموا بالمزيد من حسن النية، والدافع والمساعدة التقنية والجهود المنسقة، وقبل كل شيء، بالمزيد من الموارد المالية في السلة الدولية. وإذا أردتم أن تقوموا بذلك العمل، وإذا التزمنا جميعا بالقيام بذلك العمل، سنتمكن من مجابهة تلك الأزمات معا وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأنا واثق من أننا سننتصر.

ويقدم مؤتمر طوكيو الدولي الرابع للتنمية في أفريقيا الذي عُقد مؤخرا نموذجا يدعو إلى التشجيع وواعدا لالتزام شركائنا واستعدادهم للنهوض بجدول الأعمال الإنمائي لأفريقيا ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتتزايد المؤسسات التي تضطلع بدور حيوي في أفريقيا، مثل مؤسسات غيتس، وروكفلر، وماكارثر، وبيتر يو، وكلينتون. وجميع تلك المبادرات جديرة بتقدير كبير.

وباشرت مدغشقر السير على طريق التحول. وبغية التعجيل بعمليتنا الإنمائية وتنسيقها بشكل أفضل وتحقيق طفرة هائلة إلى الأمام، وضعنا خطة عمل مدغشقر. وهي خطة خمسية جرئية وطموحة وتهدف إلى تشجيع النمو السريع، وتؤدي إلى تخفيض حدة الفقر وكفالة تطور البلد ردا على التحديات المتعلقة بالعولمة ووفقا للرؤية الوطنية، مدغشقر طبعا، وللأهداف الإنمائية للألفية. وبغية

تنفيذ الخطة، قمنا بحشد السكان بأسرهم، الذين تؤدي مشاركتهم الفعالة إلى تعزيز شعورهم بالكبرياء الوطني وملكية البلد.

وبغية مساعدة مدغشقر على المضي قدما وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في مدغشقر. ونحن من جانبنا عازمون على تحمل مسؤولياتنا، وبناء الثقة مع شركائنا، وتعزيز قدراتنا، وتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد، والأخذ بزمام مستقبل بلدنا.

ومن الأهمية بمكان المشاركة في تحمل المسؤولة واثبات قدرتنا على الاضطلاع بالقيادة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأناشد زعماء العالم مجابهة التحدي المتمثل في تحويل تفكيرنا وإجراءاتنا نحو التنمية بغية بناء أفريقيا جديدة تصبح قارة للأمل والفرصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية صربيا.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تاديتش (تكلم بالانكليزية): في عام ١٩٤٥، وفي أعقاب أشد الصراعات تدميرا التي شهدها العالم، وفي مواجهة مستقبل يكتنفه الغموض وخطر الفناء النووي، أنشئت الأمم المتحدة بفضل رجال ونساء ذوي رؤية استراتيجية. وفي سان فرانسيسكو، جلس بلدي بكل فخر بين مؤسسي هذه المنظمة.

وقد أنشأ أجدادنا السياسيون الشجعان هذه المنظمة إيمانا منهم بأن القانون الدولي، القائم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، يجب أن يحل محل استخدام القوة في تسوية الخلافات بين الأمم. وهذا الاعتقاد الجوهري الذي التزم به المؤسسون يجب أن نعيد تأكيده مرارا وتكرارا. ويجب أيضا إعادة التأكيد على الشعور بأهمية الهدف لدى المؤسسين. كما يجب أن نستمر جميعا في تنفيذ الالتزام الذي سلموه لنا بشعور بالمسؤولية.

ومع أن العالم قد تغيّر كثيرا منذ عام ١٩٤٥، فما زالت الأمم المتحدة هي المؤسسة الحكومية الدولية العالمية الوحيدة التي توحّدنا كمجتمع عالمي من الدول ذات السيادة. وفي صلب هذه المنظمة التي لا غنى عنها، تقف الجمعية العامة بوصفها المصدر الأعلى للشرعية في النظام الدولي. وهذا المحفل العالمي الفريد، وهو الجمعية العامة، يجمعنا معا على قدم المساواة في السيادة، يعمل كل منا بالنيابة عن بلده، بصوت واحد، كما يكفله ميثاق الأمم المتحدة.

ويشكّل الطابع المقدس للمبدأ الأساسي للمساواة في السيادة، والواجب الملزم المصاحب له بشأن احترام سيادة الآخر وسلامته الإقليمية، نفس طابع الشرعية الدائمة للأمم المتحدة.

ولم يتغير هذا الترتيب، وأعتقد أنه يجب ألا يتغير – إلا إذا كنا نريد الإطاحة بالميثاق والنظام القانوني العالمي الذي يستند إليه.

إنني أقف هنا أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسا لبلد سقط في أتون أحد أشد التحديات خطورة لطبيعة النظام الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة. وإنني أتكلم عن إعلان الاستقلال الأحادي وغير القانوني وغير الشرعي من جانب السلطات الألبانية الإثنية في مقاطعتنا الجنوبية في كوسوفو وميتوهيا، وهي إقليم يقبع في بوتقة صقل هوية الشعب الصربي. إنه الصلة الأساسية بين تاريخنا الوطني الماضي الذي نفخر به ومستقبلنا الأوروبي الذي نعتز به. وهو الذي يربط بين التقاليد الصربية الحية وصربيا اليوم.

لقد وقعت محاولة الانفصال في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في انتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي النهائية، وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد اختار قادة كوسوفو من ذوي الأصل الألباني أن يتخذوا تلك الخطوة الانفرادية بعد أن تركوا طاولة المفاوضات. لقد اعتقدوا أنهم إذا انسحبوا من المفاوضات سينفتح أمامهم الدرب المؤدي إلى كفالة تحقيق الاستقلال. لقد آمنوا به لأن ذلك ما أُخبروا به. وآمنوا به لأنه قد تم من الخارج تحديد موعد مصطنع لانتهاء المحادثات، يُفرض بعده استقلال كوسوفو إذا لم يتم التوصل إلى حل توفيقي.

وفي ظل هذه الظروف، لم يكن التوصل إلى حل عن طريق التفاوض اختيارا واقعيا على الإطلاق. ومع تحديد موعد نهائي يصاحبه موقف مُفضّل يفي بالمطالب القصوى لسكان كوسوفو المنحدرين من أصل ألباني، ما هو الحافز الذي يدفعهم إلى التفاوض مع صربيا بحسن نية؟ إن كل ما كان عليهم أن يفعلوه أن يتظاهروا بالمشاركة في عملية محكوم عليها مقدما بالفشل وأن يترقبوا انتهاءها.

لقد طفت كثيرا الحوافز القائمة بشأن المطالب القصوى على حوافز التوفيق. وكانت النتيجة رفض العرض المعقول الذي قدمته صربيا والذي يضمن حكما ذاتيا غير مقيّد تقريبا، وهو أوسع حكم ذاتي يمكن تخيله.

إن إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد يرقى إلى محاولة تجزئة دولة عضو في الأمم المتحدة ضد إرادتها، وتجاهل المعارضة القوية داخل مجلس الأمن، من أجل تهدئة قلة إثنية متقلبة وخطيرة. ونتيجة لذلك، ثارت التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي نفسه.

ونعرف جميعا أنه يوجد في جميع أنحاء العالم عشرات الحالات من قبيل حالة كوسوفو تنتظر الانفصال لتكتسب الشرعية، ولكي تتحول إلى نموذج مقبول. وقد تتصاعد حدة صراعات كثيرة قائمة، وتتجدد صراعات كانت خامدة، ويجري التحريض على نشوب صراعات جديدة.

لقد استمعنا إلى الجدل الدائر حول الطابع الخاص لكوسوفو، وأنها حالة خاصة. ولكن الحقيقة أن ذلك يرقى إلى القول بأن كوسوفو استثناء من القانون الدولي، وأن كوسوفو ينبغي أن تتجاوز القواعد التي تحكم سلوك المجتمع الدولي.

وترفض جمهورية صربيا ذلك الادعاء، إيمانا منها بأنه ينبغي ألا يؤذن لأي شعب أن يعلن أنه استثناء، وبخاصة عندما يشكّل القيام بذلك تحديا للموقف الذي اتخذه مجلس الأمن.

إننا نواجه لحظة فاصلة. ويجب أن نقف معا في صمود وعزم ضد هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي.

لقد ردت صربيا على إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد بمنتهى الشعور بالمسؤولية وضبط النفس. وبالرغم من الاضطراب السياسي الذي أعقب ذلك، استمر بلدي في العمل بكل جهد من أجل المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ومنذ بداية هذه الأزمة الخطيرة، استبعدت صربيا خيار استخدام القوة. كما أننا لم نمارس أي

خيارات أحادية، مثل فرض الجزاءات الاقتصادية ضد مقاطعتنا المنسقة. وعوضا عن ذلك، اخترنا نهجا سلميا ودبلوماسيا، كانت نتيجته أن امتنعت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. وواصلت تلك الدول التقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة باحترام سيادة بلدي وسلامته الإقليمية. واسمحوا لي بالنيابة عن جمهورية صربيا أن أتوجه مرة أخرى بخالص الشكر إلى هذه البلدان على تمسكها بمبادئ القانون الدولي.

إن صربيا تعتزم استخدام طريقا غير طريق المواجهة للرد على التهديد الذي تتعرض له سلامة أراضيها. لقد اخترنا استخدام القانون. ورغم أننا نرفض العنف والأحادية بشكل قاطع إلا أننا حازمون بشكل مماثل في المطالبة بتحقيق العدالة عبر الوسائل القانونية السليمة والمتاحة لأية دولة عضو في الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت جمهورية صربيا مشروع قرار سيُنظر فيه خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ودعوني أوضح أن نص مشروع القرار هذا يتفادى اتخاذ مواقف سياسية بشأن الإعلان الأحادي الطرف لاستقلال كوسوفو. وبدلا من ذلك، يطلب المشروع بلغة بسيطة ومباشرة إلى الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة – وهو محكمة العدل الدولية – أن يصدر فتوى بشأن السؤال التالي: ”هل الإعلان الأحادي الطرف للاستقلال من جانب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو منسجم مع القانون الدولي؟“

إننا نعتقد أن إرسال مسألة كوسوفو إلى محكمة العدل الدولية من شأنه أن يحول دون أن تشكل هذه الأزمة سابقة مثيرة للمشاكل الحادة في أي جزء من العالم تراوده طموحات انفصالية. ونعتقد أيضا أن إصدار المحكمة لفتوى من شأنه أن يوفر توجيها محايدا من الناحية السياسية ولكنه جازم من الناحية القضائية لكثير من البلدان التي لا تزال تناقش كيفية التعامل مع الإعلان الأحادي الطرف لاستقلال كوسوفو بما يتمشى مع القانون الدولي.

إن تصويت الأعضاء تأييدا لمشروع القرار من شأنه أن يعمل على إعادة تأكيد مبدأ دولي رئيسي آخر على المحك، وهو حق أية دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تقديم سؤال بسيط وأساسي بشأن مسألة تعتبرها ذات أهمية حيوية إلى المحكمة المختصة. والتصويت ضد المشروع هو في واقع الأمر تصويت لإنكار حق أي بلد، الآن أو في المستقبل، في التماس اللجوء إلى القضاء من خلال منظومة الأمم المتحدة. والتصويت ضده يعني القبول بأنه لا شيء يمكن القيام به عندما يعلن الانفصاليون في أي جزء من العالم خصوصية قضيتهم ويطالبون بالاستثناء من النطاق العالمي للقانون الدولي. فمثل هذا الموقف يمكن أن يؤدي إلى نهاية منظومة الأمم المتحدة كما نعرفها. ولذلك اسمحوا لي أن أطلب رسميا تأييد كل دولة من الدول الأعضاء لاقتراح صربيا المعروض على الجمعية العامة.

وبينما تتداول محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية إعلان الاستقلال الأحادي الطرف، ستظل صربيا شريكة حسنة النية في الإدارة المؤقتة لمقاطعتنا الجنوبية. وقيام الوجود المدني الدولي المعاد تشكيله تحت السلطة العامة للأمم المتحدة بأداء مهامه، على النحو المحدد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، هو أمر ذو أهمية كبيرة لبلدي. ويجب أن يظل هذا الوجود محايداً في موقفه ولذلك لا يمكن أن يقوم على أساس ما يُسمى اقتراح أهتيساري، والذي رفضته صربيا و لم يقره مجلس الأمن.

من المعروف تماما أن الاتحاد الأوروبي قد التزم ببناء النسيج المؤسسي والمجتمعي المطلوب بشدة لمقاطعتنا الجنوبية. ويجب أن لا يكون هناك شك في أن بلدي يؤيد تكثيف انخراط أوروبا في أي جزء من صربيا، بما في ذلك كوسوفو.

ولكي يستند وجود أوروبا في كوسوفو على إطار مقبول وشرعي استنادا كاملا من الأهمية بمكان أن يوافق مجلس الأمن على ولاية هذا الوجود. وسنعمل مع الدول الأعضاء والأمانة العامة لضمان تحقيقنا لتوافق الآراء في المستقبل القريب بشأن الوجود المدني الدولي في مقاطعتنا الجنوبية.

في الختام، أود أن أؤكد أن الأولوية الاستراتيجية المركزية لجمهورية صربيا هي للانضمام السريع إلى الاتحاد الأوروبي. وسوف تنضم صربيا إلى الاتحاد الأوروبي ليس لأسباب تتعلق بالجغرافيا والتراث والازدهار الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا بسبب القيم التي نشترك في اعتناقها. إنها تشكل عظمة أوروبا المعنوية في القرن الحادي والعشرين وتشكل أساس ديمقراطيتنا ومجتمعنا وما نعتقد بأنه يمكننا أن ننجزه.

وتؤكد قيمنا المشتركة أيضا على أهمية المصالحة – وهي سبب هام لتعاون صربيا بالكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد أثبتنا التزامنا القاطع مرارا وتكرارا. وسنستمر في أن نفعل ذلك لأنه واجبنا – واجبنا القانوني والسياسي والأخلاقي – تجاه الضحايا، وتجاه أنفسنا، وقبل كل شيء تجاه الأجيال القادمة.

لقد أصبحت أوروبا قوة موحدة للمنطقة. والتفاني المطلق لدى بلدي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو تفان تتشاطره جميع بلدان غرب البلقان. فإذا اخترنا – باعتبارنا ديمقراطيات – الانتماء إلى شيء ما هو أكبر من مجموع أجزائه سيكون من الممكن عكس مسار تفتيت البلقان.

إن رؤية صربيا الأوروبية تكملها رغبتنا القوية في مواصلة استعادة وتعميق الصداقات الوثيقة العديدة التي كونتها يوغوسلافيا في جميع أنحاء العالم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وستكون هي إحدى الأولويات الرئيسية في السنوات المقبلة لبلدي وحكومتي. وباعتبار صربيا البلد الخلف للمؤسس المشارك لحركة عدم الانحياز فإنها ستعمل جاهدة على المساهمة في إقامة مجتمع عالمي أكثر إنصافا، وستكون مكرسة لدفع عجلة تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان.

أختتم بياني بالقول بأن بلدي لا يزال على استعداد لزيادة التشجيع على تحقيق شكل أنبل من التعاون الدولي والذي يتصدى حقا للتحديات ويحد من الانقسامات ويقلل من التوترات. ولا يمكن بناء مثل هذه الرؤية إلا على الأساس المتين للمبادئ العالمية للمساواة في السيادة والتضامن والقانون الدولي ضمن إطار الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تترانيا المتحدة.

اصطُحب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كيكويتي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنقل إليكم التحيات والتهانئ الحارة،

سيدي، على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

وبالنيابة عن الاتحاد الأفريقي وجمهورية تترانيا المتحدة، وباسمي شخصيا، أود أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا بدون تحفظ طوال ولايتكم في المنصب. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وأهنئ سلفكم، السفير سرجيان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، على ما أبداه من روح القيادة وحسن الأداء.

كما أن أميننا العام الموقر، معالي السيد بان كي – مون، يستحق منا ثناء خاصا للطريقة الممتازة التي يؤدي بها مسؤوليات منصبه الرفيع. وباسم وفد بلدي وباسمي، أكرر تأكيد دعمنا لعمله الكبير. إن تفانيه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووقف وإزالة آثار تغير المناخ، واهتمامه بتنمية أفريقيا، جعله يستحوذ على قلوب الكثيرين في قارتنا.

وإذ أقف أمام هذه الجمعية العامة بصفتي المزدوجة كرئيس للاتحاد الأفريقي ولبلدي، فإنني أحمل معي رسالة أمل وتفاؤل من أفريقيا. وأفريقيا لم تعد حالة ميؤوس منها كما تصورها البعض. فهناك أشياء طيبة كثيرة تحدث في القارة. وهناك استقرار سياسي متزايد، ويسود السلام في كل الدول تقريبا باستثناء القليل منها بينما اقتصادات دول عديدة تزدهر باطراد.

وأفريقيا اليوم قارة اعتنقت تماما الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وهناك التزام أقوى بالتعامل مع رذائل المجتمع، بما في ذلك مشكلة الفساد.

وقد اعتمدت أغلبية بلدان أفريقيا الحكم الديمقراطي وأسلوب الانتخابات الاعتيادية والدورية. فخلال العامين الماضيين، أجرى عدد لا بأس به من البلدان الأفريقية انتخابات ديمقراطية تكللت بالنجاح. وبموجب المبدأ المكرس في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، فإن القادة الذين تولوا مناصبهم بطريقة غير ديمقراطية لا يسمح لهم بالمشاركة في أنشطة الاتحاد. وهذا هو المبدأ الذي استرشد به الاتحاد الأفريقي عندما علق عضوية موريتانيا في هيئات الاتحاد الأفريقي إلى حين عودة الإدارة الديمقراطية.

ومما يثلج الصدر بالفعل أن الأفارقة، من خلال الاتحاد الأفريقي ومنظماتهم الاقتصادية الإقليمية، كانوا استباقيين، واضطلعوا بدور رائد في مراقبة الانتخابات وحل الصراعات أينما نشبت. وهذا ما حدث في كينيا ومؤخرا في زمبابوي. وبالفعل، بلغت أفريقيا سن الرشد. ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية القديم العهد يجري استبداله بالتأكيد بمبدأ عدم جواز اللامبالاة إزاء انتهاكات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

والصراعات في أفريقيا اليوم أقل عددا من تلك التي كانت قائمة قبل سنوات قليلة. وهذا يشهد على حقيقة أن الديمقراطية والحكم الرشيد يتجذران، وأن الهيكل الأفريقي للسلام والأمن يعمل بنجاح. ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وحلها. وهناك حاجة أيضا إلى القيام بذلك من أجل تعزيز جهود بناء السلام من جانب التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

وأود أن أشيد بالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والدول والمؤسسات الأخرى في العالم، التي دعمت بسخاء تعزيز آلية السلام والأمن الوليدة التابعة للاتحاد الأفريقي. وأود أن أدعوها جميعا إلى مواصلة دعم آلية الاتحاد الأفريقي وكذلك الآليات الإقليمية وعمليات حفظ السلام في أفريقيا.

ولا توجد سوى ثلاث حالات صراع جديرة بالذكر والمناقشة في هذه الجمعية اليوم. وهي تتعلق

بالصراعات في دارفور والصومال وحالة الأمن المضطربة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي دارفور، ما زالت الأزمة الإنسانية مستحكمة على الرغم من وجود بوادر تحسن مشجعة. وأعتقد أن الحالة كانت ستتحسن إلى حد كبير لو نشرت قوات الوحدة الكاملة للعملية المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولو استؤنفت واستكملت محادثات السلام بين المتمردين وحكومة السودان. وكان سيتسنى تحسن الوضع لو سمح بالقيام بالعمل الإنساني بدون عوائق، ولو تم التعامل الحكيم مع المسائل المتصلة بالعدالة.

ولذلك، ثمة حاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان العمل معا وبسرعة من أجل إزالة العقبات التي تعرقل انتشار العملية المشتركة، والعقبات التي تعرقل الحوار بين حكومة السودان والمتمردين، والتي تحبط العمليات الإنسانية وتقوض عملية إقامة العدالة في دارفور.

وقد كنت في السودان قبل أسبوعين وأجريت مناقشات مفيدة مع فخامة الرئيس عمر البشير. والتقيت كذلك بمسؤولين من بعثة حفظ السلام المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وناقشنا الحالة في دارفور والعقبات المتصلة بها وتوصلنا إلى تفاهم بشأن طريق المستقبل. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم. ويتعين علينا أن نغتنم اللحظة والفرصة السانحة حاليا.

إن رأي الاتحاد الأفريقي بعد إمعان النظر أن توجيه لائحة اتهام ضد الرئيس عمر البشير في هذا الوقت بالذات سيعقد الأمور فيما يتعلق بنشر القوة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإدارة الأزمة الإنسانية في دارفور. ولهذا السبب، يرى الاتحاد الأفريقي أن التأجيل هو التدبير الأمثل في هذه المرحلة.

واسمحوا لي أن أوضح مرة أخرى: عندما نتحدث عن التأجيل، ينبغي ألا يفهم ذلك بأي حال من الأحوال وكأنه تغاض عن الظلم. فالعدالة هي الجوهر. ويجب أن تقام العدالة وأن يظهر للعيان أنها تقام. ونحن مهتمون ببساطة بالتسلسل الأمثل للتدابير لكي تعالج أولا المسائل الأكثر إلحاحا مثل إنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة الناس في دارفور. والحصول على دعم وتعاون حكومة السودان هو جوهر الموضوع بالنسبة لما نريد القيام به في دارفور.

وتظل إدارة وحل الصراع في الصومال عملية صعبة. فالحوار فيما بين الأطراف لم يحقق النتائج المنشودة حتى الآن. وجهود الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام تبدو مثقلة بما يفوق طاقتها. إننا ندعو الأمم المتحدة إلى التدخل وتولي مسؤوليات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن، وقبل أن تطغى الأعباء على بعثة الاتحاد الأفريقي. والوقت يمثل مسألة جوهرية. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومات إثيوبيا وأوغندا وبوروندي على مساهماتها القيمة في جهود حفظ السلام في الصومال.

إن الحالة الأمنية المضطربة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة تثير قلقا بالغا. ونشعر بالأسف العميق إزاء القتال المستمر بين قوات الحكومة وقوات المتمردين التابعة للجنرال لوران نكوندا. واستمرار وجود القوات السلبية التي تهدد أمن البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هو عامل تعقيد آخر.

والاتحاد الأفريقي ملتزم بأداء دور استباقي أكبر في السعي إلى السلام الدائم في تلك المنطقة المضطربة. وسنعمل بالتعاون مع القيادات الإقليمية والأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، تحققت انفراجة تاريخية في الأزمة السياسية في زمبابوي، عندما قامت الأطراف السياسية الثلاثة في الصراع: الاتحاد الوطني

الأفريقي – الجبهة الوطنية، والحركة من أجل التغيير الديمقراطي – تسفانغيراي، والحركة من أجل التغيير الديمقراطي – موتامبارا، بتوقيع اتفاق تاريخي لإنهاء الصراع وتشكيل حكومة شاملة للجميع. ويشارك قادة تلك الأطراف الثلاثة الآن في عملية تنفيذ ذلك الاتفاق. والوصول إلى هذه المرحلة في حالة من حالات الصراع التي كان حلها يبدو مستحيلا يمثل إنجازا كبيرا بالفعل.

وينبغي أن نهنئ الرئيس روبرت موغابي، ورئيس الوزراء مورغان تسفانغيراي، ونائب رئيس الوزراء آرثر موتمبارا، على حكمتهم وحنكتهم السياسية. وينبغي أيضا أن نحيي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا تابو مبيكي ونثني عليه ونشيد به بصورة خاصة، على قيادته الممتازة. فقد تحقق ذلك الإنجاز بفضل سعة صدره ومثابرته وتفهمه. ويثير تنحيه الوشيك عن منصبه، الذي جاء فجأة، بعض الشواغل بشأن ما قد يحدث إذا واجهنا مصاعب في تنفيذ الاتفاق. ولا أرى أي داع للانزعاج. فحكومة جنوب أفريقيا ستبقي المسألة قيد نظرها، وأنا على يقين من أن القيادة الجديدة ستفعل ذلك أيضا. وعلاوة على ذلك، وبما أن الاتفاق نتيجة للقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه، في مؤتمر القمة الذي عقده في شرم الشيخ، مصر، فإن الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على استعداد لتقديم المساعدة عند الاقتضاء.

ونحن في أفريقيا نشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج أزمتي الغذاء والنفط ضمن مواضيع هذه الدورة للجمعية العامة. فالارتفاع الحالي في أسعار الغذاء والوقود على الصعيد العالمي بلغ حد الأزمة. وأفريقيا جنوب الصحراء هي أكثر المناطق تضررا. وفيها تقع غالبية أقل البلدان نموا في العالم. وارتفعت فواتير الغذاء والنفط لديها على نحو كبير. وازدادت فواتير واردات النفط بأكثر من ٤٠ في المائة خلال العام الماضي، بينما ارتفعت أسعار النفط بأكثر من ١٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٥. وحتى الانخفاض الذي حصل مؤخرا في أسعار النفط لم يُجدِ نفعا، لأن الأسعار لا تزال أكثر من ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٥.

ويهدد ارتفاع أسعار الغذاء والنفط بتقويض المكاسب المتواضعة التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية واستدامة استقرار الاقتصاد الكلي في أفريقيا. إن أزمتي الغذاء والنفط، مقترنة بالأزمة المالية المتفاقمة في جميع أنحاء العالم، تعطينا كل الأسباب لكي نشعر ببالغ القلق. ولا نغالي بالتأكيد على ضرورة اتخاذ إجراء شامل لعكس مسار الحالة. وندعو المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي إلى اتخاذ إجراء على وجه السرعة. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور الريادي.

وبالأمس، عقدت هذه الجمعية اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. وتلقى الاجتماع تقريرا شاملا للأمين العام بشأن ”الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات والتحديات وسبل التقدم إلى الأمام“ (A/63/130). ويسرنا أن نلاحظ أن التقرير شمل بعضا من توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

وتؤكد استنتاجات التقرير عدم قدرة أفريقيا على تلبية احتياجاتها الإنمائية دون الحصول على الدعم من المجتمع الدولي. وبالفعل، استجاب المجتمع الدولي بصورة مؤاتية. وتم التعهد في مختلف المحافل الدولية على مر السنين بالعديد من الالتزامات بمساعدة أفريقيا. غير أن الالتزامات التي قطعت لم يتم الوفاء بها بالكامل، للأسف.

ونناشد الجمعية العامة أن تردد النداء وتلح على ضرورة وفاء شركاء أفريقيا الإنمائيين بوعودهم وتنفيذ التزاماتهم. كما أحث أسرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

على التأييد الكامل للإعلان السياسي الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى أمس، ونحن نكرس أنفسنا من جديد لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا.

وقد دأبنا، نحن في أفريقيا، على متابعة العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة ببالغ الاهتمام. ولا نزال على اقتناع بالهدف الأسمى المتمثل في أن إصلاح الأمم المتحدة سيكون ناقصا دون إصلاح مجلس الأمن. ومن جانبنا، فقد أذنّا لممثلينا الدائمين في نيويورك بالبدء بمفاوضات مع جميع الأطراف بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي هذه المرحلة، أود أن أجدد الإعراب عن موقف الاتحاد الأفريقي المتمثل في المطالبة بالحصول على مقعدين دائمين مشفوعين بحق النقض ومقعدين غير دائمين. وينبغي النظر في طلبنا هذا على ضوء الحقيقة المتمثلة في أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا تتوفر على مقعد دائم في مجلس الأمن، على الرغم من ارتفاع عدد دولنا الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا خلل يجب تصحيحه. وبالتالي، ينبغي مراعاة ذلك في إصلاح مجلس الأمن.

ومن جهة أخرى، فإن إصلاح الأمم المتحدة يمكن المنظمة من تحسين أدائها وتعزيز كفاءتها وفعاليتها واستجابتها لتحديات عصرنا. ونحن راضون عن عمل الجمعية العامة في دوراتها السابقة بشأن المضي قدما في البرنامج المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد أحرز العمل حتى الآن تقدما في المشاورات الحكومية الدولية بشأن توحيد أداء الأمم المتحدة: أي العمل في إطار برنامج واحد، وميزانية واحدة، ومكتب واحد، وبقيادة واحدة.

وتشكل تنزانيا إحدى البلدان الرائدة الثمانية المعنية بمشروع أداء الأمم المتحدة بوصفها كيانا واحدا. وقد أظهرت تجربتنا حتى الآن أن توحيد الأداء أمر ممكن. فهو يحسن الملكية الوطنية لعملية التنمية ويعزز القيادة الوطنية فيها. كما أنه يمكّن من كفالة اتساق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية، فضلا عن تبسيط التعاملات التجارية، وبالتالي، يعزز فعالية وكفاءة أنشطة الأمم المتحدة. وأحث هذه الجمعية على متابعة تنفيذ هذا الإصلاح الهام، وأدعو شركاءنا الإنمائيين إلى توفير الموارد المطلوبة.

وفي الدورة الستين لهذه الجمعية، قدمت تقريرا عن عملية هلسنكي بشأن العولمة والديمقراطية، وهي مبادرة مشتركة انطلقت عام ٢٠٠٣، واشتركت فنلندا وتنزانيا في ترؤسها. وعملية هلسنكي، التي تشكل محفلا لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن ما تتيحه عملية العولمة من فرص وما تنطوي عليه من تحديات، قد بلغت نهايتها. وكان الهدف الرئيسي لتلك المبادرة تعبئة الإرادة السياسية دعما للأهداف الإنمائية للألفية. ويسرنا، أنا ورئيسة فنلندا، السيدة تاريا هالونين، بوصفنا رئيسي العملية، أن نقدم التقرير النهائي إلى الأمين العام هذا الأسبوع. ونحن على اقتناع بأن التقرير سيزيد من زخم الجهود العالمية الرامية إلى رؤية الإرادة السياسية تسود لدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويرافق ذلك نقص في الديمقراطية في المؤسسات الدولية.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بذكر ثلاثة أمور. أولا، أود أن أذكّر هذه الهيئة العالمية بأن مشكلة الصحراء الغربية لا تزال دون حل. واسمحوا لي أن أوجه نداء متواضعا إلى مجلس الأمن لكي يعجل العملية حتى يتسنى حسم هذه المسألة قريبا. فقد استمرت لفترة أطول مما ينبغي. وستُمنح لشعب الصحراء الغربية إذن الفرصة لتقرير مصيره. وهو يستحق أن تتاح له فرصة العيش حياة طبيعية في دولة تسمى دولته.

ثانيا، ينبغي أن نبقي القضية الفلسطينية قيد نظرنا حتى يتحقق الحل القائم على دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في وئام.

ثالثا، هناك أمر ناقشناه في آخر مؤتمر قمة للاتحاد الأفريقي. ويتعلق بمسألة الولاية القضائية العالمية التي تمارسها بعض الدول الأوروبية. وقد أصبحت الآن مسألة تحرش بالقادة الأفارقة. وقد ناقشنا الأمر بإسهاب في مؤتمر القمة، وننوي إثارة المسألة مع الأمم المتحدة بغية إيلائها الاهتمام المناسب.

ومرة أخرى، أود أن أعرب مجددا عن دعم الاتحاد الأفريقي وتتزانيا لجهودكم، سيدي، في تنفيذ أهدافنا الجماعية خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة هذه. ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية تترانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد ديجوب ديفونجي دي ندنجي، نائب رئيس جمهورية غابون

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تسمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من نائب رئيس جمهورية غابون.

اصطحب السيد ديدجوب ديجوب دي ندنجي، نائب رئيس جمهورية غابون، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد ديجوب ديفونجي دي ندنجي، نائب رئيس جمهورية غابون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ديفونجي دي ندنجي (غابون) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، بالنيابة عن فخامة الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون ورئيس الدولة، الذي أتشرف بتمثيله هنا اليوم، أود، سيدي، أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ويمكنكم أن تعتمدوا على استعدادنا التام وغير المنقوص للتعاون معكم لضمان نجاح مهمتكم الهامة. ومن دواعي سروري أيضا أن أشيد بسلفكم، معالي السيد سرجان كريم، إشادة يستحقها على مهارته وتفانيه في توجيه عملنا خلال الدورة الثانية والستين. وأخيرا، أود أن أعبر عن تشجيعي لسعادة السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في أدائه مهامه السامية في قيادة منظمتنا.

إن أزمة الغذاء المتفاقمة حاليا تتسم بارتفاع أسعار المواد الغذائية. وأسبابها هيكلية ومباشرة. ففي الواقع، إن سيطرة محاصيل الوقود الأحيائي على المحاصيل المعيشية وتنفيذ السياسات التجارية المستندة إلى الإعانات والقيود المفروضة على التصدير لها أثر مدمر على الأمن الغذائي. وأعمال الشغب، التي حدثت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، في جميع أنحاء العالم – ولا سيما في أفريقيا – ردا على الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء، تعكس أزمة رئيسية وتعبر عن الصعوبات المتزايدة التي يواجهها مئات الملايين من البشر في إعالة أنفسهم.

وليس المرء في حاجة إلى تكرار الكلمات التي قالها السيد بطرس بطرس غالي عندما خاطب، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الدورة الثلاثين لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: ”إن الجوع غير مقبول مثله مثل الحرب“. ولذلك من الضروري أن نقدم استجابة دائمة لأزمة الغذاء باتخاذ الإجراءات الجماعية على الصعيد العالمي لوقفها ولضمان الأمن الغذائي لأضعف شعوبنا.

وهنا أود أن أثني على الإعلان الذي أصدره، في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، رؤساء الدول أو الحكومات في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي المعقود في روما. وبالمثل، على الصعيد الإقليمي، نرحب بالتوصيات التي خلص إليها الاجتماع الإقليمي المعني بأزمة الغذاء، المعقود في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، في كينشاسا تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعلى صعيد القارة، نطالب بالتنفيذ الفعال لإعلان مابوتو الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي يحدد إطارا للإسراع في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛ وتنفيذ إعلان أبوجا لعام ٢٠٠٦، الذي يدعو إلى ثورة خضراء في أفريقيا؛ ومؤخرا، تنفيذ إعلان شرم الشيخ المعني بمواجهة تحديات زيادة الارتفاع في أسعار الغذاء والتنمية الزراعية.

وفي هذا السياق، اتخذت غابون، كغيرها من بلدان الجنوب الأخرى التي عصفت بها الأزمة، إجراءات عاجلة في مجالي المالية والميزانية مدعومة بتعليق الرسوم الجمركية والضرائب المتعلقة بالمنتجات الاستهلاكية لمدة ستة أشهر وتعليق ضريبة القيمة المضافة بشأن هذه المنتوجات، مما أدى إلى خسارة كبيرة فيما يتعلق بميزانية الدولة.

وفضلا عن ذلك، ومن منظور متوسط وطويل الأجل، تعمل غابون مع الشركاء الدوليين، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتقليل من حدة الفقر وبرنامجها الخاص بالأمن الغذائي. ويشمل الأخير جوانب تتعلق بإدارة المياه وتكثيف إنتاج الخضروات وتنويع الإنتاج الزراعي وزيادته. ونحن على استعداد للذهاب إلى أبعد من هذا، لأنه يجب علينا أن نقضي على شبح الجوع وسوء التغذية إلى الأبد. ويعتمد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على ذلك.

وإضافة إلى ذلك، تحدث أزمة الغذاء مشكلة لدور الزراعة ومكانتها في اقتصاداتنا. وبدلا من أن تثير لدينا بالغ القلق، ينبغي لها أن تقودنا إلى إعادة التفكير في ذلك القطاع لزيادة إسهامه في تنمية بلداننا.

إن التحدي الذي تشكله إعالة عالم يتزايد عدد سكانه وثيق الصلة بمسألة التنمية وتغير المناخ. فالتدهور البيئي يتميز بتدهور الموارد الطبيعية، بما في ذلك النقص المتزايد في المياه، وتزايد الأراضي القاحلة وقطع الغابات وآثار الاحترار العالمي. وجميع هذه العناصر تحول دون زيادة الإنتاج الزراعي الذي يمكن أن يساهم في إيجاد حل دائم لأزمة الغذاء. ولذا، علينا أن نبذل قصارى جهدنا للتقليل من انبعاثات غاز الدفيئة إلى حد كبير.

ولهذا السبب يرحب بلدي بخارطة الطريق التي تم اعتمادها خلال المحادثات المعقودة في بالي، باعتبارها نتيجة الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وخارطة الطريق خطوة هامة نحو صياغة متابعة لبروتوكول كيوتو، الذي من المقرر أن ينتهي في عام ٢٠١٢. وهنا أود أن أشيد بالجهود الأخيرة التي بذلتها البلدان الصناعية في مؤتمر قمة الثمانية المعقود في هوكايادو باليابان في تموز/يوليه ٢٠٠٨، الذي أكدت فيه مجددا عزمها على تخفيض انبعاثاتها من غاز الدفيئة بنسبة النصف بحلول العام ٢٠٥٠.

وبلدي ، غابون، الذي تعتبر غاباته أحد مكونات حوض الكونغو الهام، الذي هو الرئة الإيكولوجية الثانية للعالم بعد الأمازون، قد انضم بدوره دون أي تحفظ إلى الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي. وفي الواقع، قررنا تحمل نصيبنا من المسؤولية بتخصيص ١١ في المائة من أراضينا للإنسانية وذلك، في جملة أمور، بإنشاء ١٣ حديقة وطنية. ومن الطبيعي، أن تلك

الجهود تتطلب جهودا أخرى، ولا سيما إدخال غاباتنا في آليات مبادلة الكربون وقيام الدول الصناعية، التي هي المصدر الرئيسي لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بمنح تدابير تعويضية للبلدان الأفريقية.

إن البلدان النامية بحاجة إلى دعم متواصل وكبير من المجتمع الدولي للتصدي للتحديات التي تواجهها. ولذا من الملحّ أن يفي جميع شركاء التنمية بوعودهم، ولا سيما بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتقدم بأنماط مبتكرة لتمويل التنمية وإلغاء الديون، التي يقوض عبئها جهودنا الإنمائية.

ويتعلق هذا النداء أيضا بالقيود المتنوعة التي تثقل كاهل البلدان النامية، ولا سيما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض المعدية التي تؤثر على سكانها واقتصاداتها. والواقع، فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعميم سبل الحصول على الوقاية والرعاية والعلاج بحلول عام ٢٠١٠ لا تبدو كافية لاستئصال ذلك البلاء العصري.

ويُبرز الترابط بين الأخطار التي تواجه المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى ضرورة توجيه دفعة جديدة للجهود المبذولة لتعزيز التضامن والسلام والأمن الدوليين. ففي عدد من المناطق حول العالم، تُحافظ حالات التوتر والأزمات العميقة على انعدام الاستقرار وانعدام الأمن، محبطة بذلك أي فرصة للتنمية.

وفيما يتعلق تحديدا بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا يمكننا قط مهما حاولنا أن نؤكد بما فيه الكفاية أنه لا سبيل للتوصل إلى حل دائم وعادل ومنصف للصراع المذكور إلا بالجهود المتضافرة والشاملة المستندة إلى مبدأ قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتوجد في أفريقيا أيضا بؤر كثيرة ساخنة للتوتر ما زالت تدعو للقلق. وهذا هو الحال بالنسبة للصومال، حيث يقوض عدم الاستقرار السائد منذ أكثر من ١٥ عاما أي تنمية وليدة. ومع ذلك، ينبغي أن نثني على الجهود التي تبذل في الآونة الأخيرة للتشجيع على قيام عملية سياسية يفتح باب المشاركة فيها لكل من في هذا البلد، ولا سيما التوصل إلى الاتفاق الذي تم توقيعه في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في جيبوتي بين الحكومة الانتقالية الاتحادية والاتحاد من أجل إعادة تحرير الصومال، وذلك برعاية الأمم المتحدة، وبدعم من الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يؤدي هذا الحدث، الذي يعد بحق فرصة فعلية نحو التوصل إلى تسوية دائمة لذلك الصراع، إلى نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بوسعها المساعدة على إنهاء الفوضى السائدة في هذا البلد منذ عام ١٩٩٠.

ولا تزال الحالة الأمنية العامة في دارفور أيضا مصدرا للقلق الشديد في أوساط المجتمع الدولي. وينبغي مع ذلك الثناء على الجهود الحثيثة المضطلع بها في الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتشجيعها على القيام بعملية شاملة من شأنها أن تؤدي إلى تسوية للصراع الدائر في دارفور منذ عدد من السنين.

وقد بعثت الحالة بين تشاد والسودان أملا حقيقيا، بالنظر إلى استئناف الحوار بين هاتين الدولتين ضمن إطار الاتفاقات المختلفة التي وقعتا عليها، ولا سيما اتفاق داكار الصادر في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، لا نملك إلا أن نشيد بالتقدم القيم المحرز في إطار الاستعدادات لإجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف منذ أول اجتماع للجنة المتابعة المعنية بمباحثات السلام. ونشجع الأمم المتحدة

والشركاء الدوليين على زيادة التزامهم بإعادة بناء ذلك البلد الشقيق.

وأخيرا، فيما يتعلق بكوت ديفوار، تعرب غابون عن ترحيبها بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أواغادوغو واتفاقاته الإضافية. ونناشد مختلف الأطراف في هذا البلد الشقيق أن تدعم تلك الجهود.

إن العدد الكبير من التحديات التي تناولناها من فورنا لا يمكن علاجها إلا باتخاذ إجراءات جماعية على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، اعترف رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية وأكدوا مجددا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ ضرورة تعزيز الأمم المتحدة لجعلها أداة تتيح لهم بشكل أفضل تحقيق أهدافهم ذات الأولوية. ولهذا السبب يرحب بلدي بأن معظم التوصيات الرئيسية في الوثيقة الختامية تم تنفيذها منذ قمة عام ٢٠٠٥، وذلك في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة. وفي إنشاء هيئتين رئيسيتين تعملان منذ شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، هما لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، دليل كامل على هذا.

وإذ يحفزنا هذا التقدم الكبير الذي أحرزناه، يلزم أن نستمر في بذل جهودنا على مدى الدورات القادمة لإتمام عملية الإصلاح. وعلى سبيل المثال، يلزم أن نكمل تجديد نشاط الجمعية العامة، أكثر هيئات هذه المنظمة التداولية تمثيلا. وبالمثل، ينبغي تعزيز الاتساق في أعمال هيئات الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، أود أن أثني على مبادرة ”توحيد الأداء“، التي جاءت بنتائج مشجعة في البلدان التي جربت فيها.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يلزم أن نثني على الجهود الدؤوبة التي بذلها مختلف رؤساء الجمعية العامة، مما جعل في الإمكان إنجاز عملية المشاورات التي من شأنها أن تؤدي إلى بدء إجراء مفاوضات حكومية دولية بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على أكثر تقدير. وعلى ذلك يتوقف بناء عالم أكثر عدلا وأمنا، يلبي عميق آمال شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية غابون على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ديجوب ديفونغي دي ندينغا، نائب رئيس جمهورية غابون، من المنصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.